سياسة

الحدث

في سياق مسلسل الاستهداف الإسرائيلي للوجود الإيراني في سورية، شنت طائرات حربية يُعتقد أنها تابعة للاحتلال غارات على أهداف للحرس الثوري في البوكمال، ليليها قصف لمواقع للنظام السوري في ريف القنيطرة، ليؤكد ذلك أن الاحتلال بات يضع النفوذ الإيراني على رأس أولوياته

سورية

استهداف الوجود الإيراني

غارات إسرائيلية لتحديد قواعد الاشتباك

أمين العاصي
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

خلال ساعات قليلة، كانت الأراضي السورية مسرحاً لهجومين اعترف الاحتلال الإسرائيلي بالمسؤولية عن أحدهما في ريف محافظة القنيطرة، والذي جاء بعد ساعات من قصف يرجح أنه إسرائيلي أيضاً على قاعدة هي الأكبر للقوات الإيرانية في سورية، في مشهد بات «اعتيادياً» في الآونة الأخيرة، إذ تتكرر الغارات الجوية التي تستهدف الوجود الإيراني، والذي يمتد على طول الجغرافيا التي يسيطر عليها النظام السوري. قصف سارع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى المجاهرة به عندما جزم بأن «الجيش الإسرائيلي ضرب الخلية التي حاولت تنفيذ هجوم عند حدود الجولان، كما أنه قتل من أرسلها». وأضاف نتنياهو، في حديث مع صحافيين أمس: «ضربنا الخلية ومن أرسلها»، مؤكداً أن «إسرائيل ستفعل كل شيء لحماية نفسها». واعتبر أن ما جرى رسالة إلى حزب الله اللبناني، قائلًا: «عليهم أن يأخذوا هذا بالاعتبار».

واستهدفت طائرات مروحية وأخرى حربية تابعة لجيش الاحتلال، مساء الإثنين، مواقع لقوات النظام في ريف محافظة القنيطرة جنوبي البلاد. وأعلن متحدث باسم جيش الاحتلال أن ذلك يأتي رداً على عملية زرع عبوات ناسفة تم إحباطها يوم الإثنين الماضي جنوبي هضبة الجولان. وذكرت وسائل إعلام النظام السوري أن الدفاعات الجوية تصدّت للهجمات، وأشارت إلى أن أضرار القصف الذي استهدف مواقع عسكرية اقتصرت على الماديات. في المقابل، سارع جيش الاحتلال إلى الإعلان، وبشكل نادر، بعد أقل من ربع ساعة من الهجوم، عن مسؤوليته عن القصف. وقال بيان رسمي صدر عن جيش الاحتلال «إن المواقع التي استهدفها القصف تشمل مواقع رصد واستطلاع، ووسائل لجمع المعلومات، ومدفعيات مضادة للطائرات ووسائل قيادة وسيطة في قواعد للجيش السوري». وأضاف البيان أن «جيش الاحتلال سيعتبر النظام السوري مسؤولاً عن كل عملية تنطلق من أراضيه، وسيواصل العمل ضد أي مس بسيادة دولة إسرائيل».

واستبقت وسائل الإعلام الإسرائيلية الهجمات، وأعلنت قبل وقوعها بساعتين تقريباً، أن التقديرات في جيش الاحتلال تشير إلى أن محاولة خلية عسكرية زرع عبوات ناسفة ليلة الأحد-الإثنين في جنوب سورية عبر اجتياز الحدود باتجاه الجولان السوري المحتل، جاءت من قبل مليشيات تابعة لإيران، تنشط في الجولان، وليست من قبل «حزب الله». وأشارت هذه التقديرات التي تم نشرها في وسائل الإعلام، إلى أنه سبق لإيران أن استخدمت مليشيات محلية تابعة لها في جنوب سورية وأخرى تم إرسالها من الخارج لدعم النظام السوري في قمع الثورة السورية لأغراض مشابهة.

وكان الاحتلال قد أشار مع إعلانه ليلة الأحد عن رصد وتصفية خلية حاولت زرع عبوات ناسفة على الحدود، إلى أنه لا يعتقد أن «حزب الله» وراء العملية، وإن كان لا يستبعد ذلك. مع ذلك فإن التقارير الإسرائيلية التي نشرت مساء الإثنين قبل القصف بنحو ساعتين، كانت مؤشرا على نيّة الاحتلال استهداف مواقع في سورية، لا سيما وأن المتحدث الرسمي باسم جيش الاحتلال، هايدي زيلبرمان، قال إن دولة الاحتلال تعتبر النظام السوري مسؤولاً عن العملية. وأشارت «هآرتس» إلى أن مسؤولين رفيعي المستوى في جيش الاحتلال التقوا الإثنين بقيادة القوات الدولية في الجولان «أندوف» وقدموا لها احتجاجاً رسمياً على محاولة زرع عبوات ناسفة على الحدود في الجولان.

وجاء هذا الهجوم بعد ساعات قليلة من قصف طائرات مجهولة، عدة مواقع في ريف البوكمال على الحدود السورية العراقية. ونقل المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مصادر وصفها بـ«الموثوقة» أن نحو 15 عنصراً من المليشيات الموالية لإيران قتلوا خلال هذا القصف، مشيراً إلى أن الطائرات التي يُعتقد أنها إسرائيلية استهدفت مواقع للقوات الإيرانية والمليشيات الموالية لها، ضمن قاعدة «الإمام علي»، وقرب السكة وعمق بادية البوكمال في ريف دير الزور الشرقي، ما أدى إلى تدمير مواقع ونقاط ومستودعات للأسلحة. ووفقاً لمصادر المرصد، فإن آليات عسكرية تابعة لتلك القوات نقلت قتلى وجرحى إلى داخل الأراضي العراقية عقب الضربات، كما استنفرت القوات الإيرانية داخل البوكمال، مشيرة إلى أن انفجاراً عنيفاً دوى في منطقة الحزام الأخضر جنوب مدينة البوكمال في ريف دير الزور، مساء الأحد، نتيجة غارة من طائرة حربية مجهولة، استهدفت موقعا للمليشيات الإيرانية هناك.

ويأتي ذلك فيما يواصل الحرس الثوري الإيراني تعزيز مواقعه على الرغم من القصف المتكرر. وذكرت مصادر محلية أن نحو 40 سيارة مليئة بعناصر من المليشيات الإيرانية دخلت الأراضي السورية أمس الثلاثاء آتية من العراق، واتجهت نحو قاعدة «الإمام علي» الإيرانية التي تعرضت للقصف فجر الإثنين. وفي السياق، قال عنصران من قوات حرس الحدود العراقية، أحدهم ضابط برتبة ملازم، لـ«العربي الجديد»، إن عناصر إيرانية يرجح أنهم من الحرس الثوري أجروا زيارة سريعة إلى مواقع ومعسكرات على الحدود العراقية السورية ضمن محور التنف- البوكمال- القائم يوم الإثنين دامت عدة ساعات، مؤكدين أن وصولهم المنطقة تم من خلال الأراضي السورية وليس العراقية. وأوضح الضابط في قيادة قوات حرس الحدود العراقية- المنطقة الثانية، لـ«العربي الجديد»، أن عربات رباعية الدفع دخلت بشكل متفرق في وقت واحد عبر الشريط الحدودي بين العراق وسورية الساعة الثالثة من عصر الإثنين، ضمت شخصيات إيرانية، وأجرت لقاءات مع الفصائل المسلحة الموجودة في منطقتي العلامة والشيلمانة، وهما نقاط حدودية بين العراق وسورية وتنتشر فيها مقرات لمليشيات مسلحة أبرزها «كتائب حزب الله» و«الطفوف» و«الخراساني» إضافة إلى مليشيا «النجباء». ووفقا للمصدر ذاته، فإن المعلومات المتوفرة من مصادر مقربة من المليشيات بأن الشخصيات الإيرانية ضباط في الحرس الثوري وقدموا من دمشق وليس من داخل العراق. فيما أكد عنصر آخر في قوات حرس الحدود لـ«العربي الجديد» أن الزيارة هي الأولى من نوعها منذ نحو شهرين وتأتي بالتزامن مع إعادة انتشار للمليشيات على الحدود العراقية السورية، إذ دخل قسم منهم الجانب العراقي بواقع 4 و6 كيلومترات بعدما كانوا داخل سورية، مرجحا أن يكون ذلك لتجنب قصفهم.

في الإطار ذاته قال موقع «نهر ميديا»، المعني بتغطية الأوضاع في الشرق السوري إن «حركة كثيفة لسيارات وآليات تابعة للمليشيات العراقية دخلت إلى العراق من المعبر العسكري يعتقد أنها تحمل قتلى وجرحى نتيجة غارات استهدفت مواقعها داخل الجانب السوري». إلا أن عنصرا في اللواء 45 في «الحشد الشعبي» يدعى محمد الطليباوي نفى ذلك لـ«العربي الجديد»، مؤكداً أنه لم يصل من الجانب السوري أي قتلى من الوحدات العاملة هناك.

وتلاحقت في الآونة الأخيرة غارات جوية من المرجح أن طائرات إسرائيلية تقوم بها، استهدفت مواقع تابعة للمليشيات الإيرانية في عدة مناطق سورية مع التركيز على ريف دير الزور الشرقي جنوب نهر الفرات الذي تحوّل إلى منطقة نفوذ إيرانية بلا منازع. وكشفت دراسة حديثة أن الوجود الإيراني موزع على أكثر من 100 قاعدة ونقطة تمركز، لا سيما في الجنوب والشرق السوري الذي تحوّل جانب منه إلى منطقة نفوذ إيرانية. وينشر الحرس الثوري في كل المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام، والتي قدّرها مركز «جسور» للدراسات المعارض بنحو 63 في المائة من مساحة البلاد، قوات إيرانية ومليشيات تابعة له شكّلها من مرتزقة أفغان أو باكستانيين أو عراقيين، إضافة إلى مليشيات محلية تتلقى تمويلاً وتدريباً من إيران، هذا فضلاً عن الوجود العسكري المباشر لحزب الله اللبناني. وأصدر المركز مطلع الشهر الحالي خريطة لقواعد ونقاط وجود القوات الإيرانية في سورية فقط وليست للمليشيات التابعة لها، وأوضح أن لهذه القوات 125 موقعاً، موزعة على 10 محافظات، في مقدّمتها درعا بواقع 37 موقعاً، وتليها دمشق وريفها بواقع 22 موقعاً ومن ثم حلب بواقع 15 موقعاً، ودير الزور 13 موقعاً، وحمص في وسط البلاد 12 موقعاً، واللاذقية 6، وحماة 6 مواقع، والسويداء 5 مواقع، والقنيطرة 5 أيضاً، وفي محافظة إدلب 4 مواقع.

وأشار مركز «جسور» إلى أن إيران «تمثّل إحدى أكبر القوى العسكرية في سورية حاليّاً بعد روسيا وأميركا وتركيا»، موضحاً أن قاعدة «الامام علي» في ريف دير الزور أكبر وأضخم القواعد العسكرية الإيرانية في سورية، وهي «محصنة تحصيناً عالياً جداً». ووفق المركز، تضم القاعدة آلاف الجنود ومختلف أصناف القوات، على مساحة جغرافية واسعة ليس بعيدا عن الحدود السورية العراقية. وأقامت طهران هذه القاعدة التي تعرضت للقصف من طيران التحالف الدولي والمقاتلات الإسرائيلية أكثر من مرة، في عام 2019 إثر طرد تنظيم «داعش» من المنطقة. ويأتي الاهتمام الإيراني بالشرق السوري لوقوعه في وسط طريق بري تعمل طهران على فرضه، يمتد من الأراضي الإيرانية ويعبر العراق وسورية، وصولاً إلى سواحل المتوسط في لبنان. ووضع الحرس الثوري ثقله في ريف دير الزور الشرقي، حيث نشر قوات إيرانية ومليشيات متعددة من مدينة الميادين غرباً إلى مدينة البوكمال شرقاً بطول أكثر من 50 كيلومتراً. وأبرز المليشيات الموجودة في هذه المنطقة الممتدة جنوب نهر الفرات الذي يشطر محافظة دير الزور من الوسط، مليشيا «فاطميون» وقوامها عناصر شيعية أفغانية، ومليشيا «زينبيون» المكونة من عناصر باكستانية ينتمون إلى عرق البشتون. كما نشرت إيران عدة مليشيات تابعة لـ«الحشد الشعبي» العراقي، إضافة إلى مليشيات محلية منها «لواء القدس» الذي يضم مرتزقة سوريين من أصل فلسطيني من مخيم باب النيرب في حلب.

قوات إسرائيلية في منطقة الجولان المحتل مقابل الحدود السورية (جلاء مرعي/فرانس برس)

البيت الزجاجي

يُعتبر «البيت الزجاجي» من أبرز القواعد الإيرانية في سورية، وهو موجود في الجهة الشمالية الغربية من مطار دمشق الدولي. وفي دراسة نشرها مركز «حرمون»، في مايو/ أيار الماضي، أشار الكاتب السوري العقيد خالد المطلق إلى أن «البيت الزجاجي» بناء «يتألف من 180 غرفة موزعة على خمسة طوابق: الأول والثاني فوق الأرض والباقي تحت الأرض، والطابق الأخير تحت الأرض يحوي خزائن مليئة بملايين الدولارات التي تنقل جواً من طهران».

أعلن الاحتلال مسؤوليته عن قصف مواقع في ريف القنيطرة

نتنياهو: ما جرى رسالة إلى حزب الله. عليه أن يأخذ هذا بالاعتبار

انتشار كبير

أقام الحرس الثوري الإيراني عدة نقاط تمركز له داخل حلب وفي أريافها، لعل أبرزها قاعدة «جبل عزان» في ريف حلب الجنوبي. كما نشر الحرس الثوري مليشيات تابعة له في ريفي إدلب الجنوبي والشرقي لا سيما في سراقب. وفي دمشق وريفها تنتشر مليشيات إيرانية في محيط مقام السيدة رقية في قلب دمشق القديمة وفي مدينة السيدة زينب. كما تقول مصادر في المعارضة إن الإيرانيين ينتشرون في مواقع داخل درعا، لا سيما في منطقة اللجاة.

للحديث تتمة...

الجزائر... اختراق في العمق

عثمان لحياني

لطالما كان الجزائريون يتساءلون عن مصدر التسريبات التي تتجول في الفضاء العام والكم من المعلومات الأمنية والعسكرية التي يلقي بها متحدثون في مواقع التواصل الاجتماعي، هؤلاء يقيمون في الخارج وتصلهم أخبار المؤسسة العسكرية والأمنية والصراعات الحاصلة بين الغرف والمستويات القيادية قبل أن تُذاع في الجزائر. خلال أشهر من الحراك، خصوصاً في فترته الأخيرة التي سبقت تعليق التظاهرات (وليس إنهاءها)، كانت السردية والدعاية الرسمية تتحدث بشكل مستمر عن وجود اختراق للحراك. انطلت هذه الدعاية على جزء من المجتمع السياسي والمدني. لم يكن أحد يعلم أن الاختراق الكبير كان في قلب السلطة، في مكتب الرجل القوي وصانع القرار الأول في البلاد، مكتب قائد أركان الجيش نفسه الراحل أحمد قايد صالح، ومن دون أن ينتبه أحد. في القصة أن سكرتيره الخاص قرميط بونويرة كان يسرّب المعلومات والوثائق أولاً بأول، وجمع بين يديه خزنة أسرار ووثائق وتفاصيل مهمة عن ساعات عصيبة وأيام وأشهر حددت مساراً مغايراً للجزائر لما كان يُراد لها من قبل عصبة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ولما تَطلّع إليه الجزائريون في الحراك الشعبي، قبل أن يفرّ إلى الخارج، مباشرة بعد وفاة قايد صالح.

الاختراق الثاني هو أن الشخص (واسيني بوعزة)، الذي عهد إليه رئيس الأركان الراحل بإدارة قسم الأمن الداخلي في جهاز المخابرات وبمتابعة الحراك الشعبي، حَوَّل نقاش الأفكار والمطالب السلمية إلى معركة أمنية وكاد يشعل فتيل صراع عرقي وإثني بين العرب والأمازيغ، وبين المحافظين والديمقراطيين، وبين الإسلاميين والعلمانيين، وتَلاعب بالانتخابات الرئاسية ذاتها، وربط «خط هاتف» مفتوح مع القضاء لاعتقالات عشوائية وتلفيق القضايا للناشطين، ما زال القضاء إلى اليوم غارقاً في تلابيبها، قبل أن يلقى بوعزة مصيره مداناً في السجن العسكري بالتهم نفسها التي لفقها للناشطين.

الآن عرف الجزائريون أين كان الاختراق حاصلاً، في تظاهرات الحراك أم في دواليب صناعة القرار، ومن كان مخترقاً، السلطة في عمق عمقها أم الحراك في عمقه الشعبي، ومن كان يقول الحقيقة المعبرة عن مطمح شعبي للتغيير ومطلب للديمقراطية، ومن كان يصنع الأكاذيب والدعاية الفاسدة. كما أدرك الجزائريون من هم الوطنيون الحق، من سجنوا ظلماً وتعسفاً لموقف ومن كان يشعل فتيل الفتنة بسلطة.

في كل الأحوال يبقى أنه من المبكر الحكم على هذه التطورات، ذلك أن في الجزائر سوابق كثيرة لحالات الانقلاب المفاجئ للصورة. المنتصر في معركة الحكم يكتب القصة التي يريد عادة، وقد لا تكون صحيحة بالضرورة. السلطة لا تقول الحقيقة دائماً وشواهد التاريخ علمتنا ضرورة ترك مسافة.

رصد

من يقف وراء اغتيال زعماء العشائر في الجزيرة؟

عدنان أحمد

شهدت الأيام الماضية ارتفاعاً في وتيرة الاغتيالات التي تستهدف زعماء العشائر في شرقي سورية، في ظاهرة يرى مراقبون أنها تعكس الصراعات والاستقطابات المحلية التي تحاول استمالة أو ردع العشائر عن الانخراط في هذا التوجه أو ذاك، في ظلّ الصراع على تقرير مستقبل المنطقة هناك، بين القوى الفاعلة أو المسيطرة أو التي تسعى للسيطرة.

وفي سياق هذه الاغتيالات، قُتل الأحد الماضي أحد أبرز شيوخ قبيلة العكيدات، وهو مطشر حمود الهفل، مع أحد أقاربه، جراء تعرض سيارة كان يستقلها في بلدة الحوايج بريف دير الزور الشرقي لإطلاق نار من جانب مجموعة مسلحة، فيما أصيب في الهجوم الشيخ إبراهيم خليل عبود الهفل، شيخ مشايخ قبيلة العكيدات، وذلك خلال توجه الشيخين لحلّ خلاف عشائري في بلدة غرانيج شرقي دير الزور، في منطقة تخضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وحسب مصادر محلية، فإنّ المستهدف في الهجوم كان الشيخ إبراهيم الهفل الذي اتهم في تصريحات له عقب الحادث كلا من «قسد» وتنظيم «داعش» بمحاولة كتم جميع الأصوات الرافضة لمشاريعهما. كما حمّل بيان لعشيرة العكيدات مسؤولية الحادث لـ«قسد» كونها تسيطر على المنطقة.

وترافقت عملية الاغتيال مع قيام مسلحين من «قسد» بدعم من قوات «التحالف الدولي»، بمداهمة منزل أحد أبناء العشائر وأشقائه في بلدة أبو حمام بريف دير الزور لاعتقالهم لأسباب مجهولة، لكن اشتباكات اندلعت بين الطرفين أدت لانسحاب عناصر «قسد» من دون اعتقال أي شخص.

وكان مجهولون أقدموا على قتل الشيخ علي سلمان الويس، وهو أحد وجهاء قبيلة البكارة، صباح أول أيام عيد الأضحى في 31 يوليو/تموز الماضي، في بلدة الدحلة في ريف دير الزور الشرقي الواقع تحت سيطرة «قسد»، فيما قتل رئيس لجنة عشيرة «البكير» في مجلس قبيلة العكيدات العربية، والمتحدث باسم القبيلة سليمان الكسار في منزله الكائن في قرية الكسار التابعة لبلدة البصيرة بريف دير الزور الشرقي نهاية الشهر الماضي، وقد أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن العملية. غير أنّ مصادر محلية رأت أنّ تبني «داعش» لعملية الاغتيال، «لا يبعد المسؤولية عن بقية الأطراف، لأنّ داعش اعتاد تبني العمليات اعتباطياً»، مشيرةً إلى أنّ «القتيل كان على علاقة جيدة مع جميع الأطراف وليس له أعداء، كما أنه بقي محافظاً على مبادئه منذ بداية الثورة وحتى مقتله، على الرغم من تبدّل الأطراف المسيطرة على المنطقة، وهو ما يجعله هدفا للجميع».

وتعتبر عشيرة العكيدات من أكبر العشائر السورية، ويتركز وجودها على ضفاف نهر الفرات في سورية، ولها وجود في دول عربية عدة كالعراق ودول الخليج. ويقوم وجهاء عشيرة العكيدات عادة بعمليات وساطة بين «قسد» والأهالي، وخصوصاً إخراج العائلات من مخيم الهول شرق الحسكة مقابل مبالغ مالية.

وعقب عمليات الاغتيال هذه، شهدت العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، توتراً أمنياً كبيراً، وخصوصاً بلدة جديد عكيدات، حيث نشبت خلافات بين عناصر من «قسد» وأهالي البلدة، على خلفية قيام عدد من عناصر «قوات سورية الديمقراطية» بإطلاق الرصاص على مجموعة من الشبان تجمعوا للاحتجاج على القصور الأمني الذي تعاني منه مناطقهم، ما تسبب بإصابة أحد المحتجين، الأمر الذي دفع الأهالي لاحتجاز العناصر.

من جهتها، ذكرت شبكة «فرات بوست» نقلاً عما وصفتها بـ«مصادر خاصة»، أنّ مهاجمة شيوخ قبيلة العكيدات جاءت بعد مقابلة الشيخ مطشر حمود الهفل قائد «قسد» مظلوم عبدي، ومطالبته بحمايته من تنظيم «داعش»، مرجحة أن يكون منفذو العملية تابعين للتنظيم.

غير أنّ مضر حماد الأسعد، عضو مجلس القبائل والعشائر السورية، اتهم في حديث مع «العربي الجديد» «قسد» بتنفيذ مخطط يستهدف رموز العشائر العربية الكبيرة. وقال: «عندما عجزت مليشيات قسد عن السيطرة على منطقة الجزيرة والفرات، بدأت بخطتها الجديدة المتمثلة في اغتيال الرموز العشائرية العربية الكبيرة، بعد أن حاولت إهانتها عبر الحواجز الكثيرة التي يتم نصبها بين القرى والمدن».

وتوقّع الأسعد أن «تطاول الاغتيالات شخصيات أخرى ما لم يتم طرد قسد من المنطقة»، مشيراً إلى أنّ «شركاء قسد في عمليات الإرهاب والفتن، هم المليشيات الإيرانية والعراقية وحزب الله، الذين ارتكبوا مجازر مروعة بحق الشعب السوري في المنطقة الشرقية والشامية».

ويبدو أنّ هناك انقساما بين أبناء العشائر العربية في منطقة دير الزور الشرقي بشأن من يقف وراء هذه العمليات، فمنهم من يتهم فلول تنظيم «داعش» بالوقوف خلفها، ومنهم من يتهم «قسد» لإثارة الفتنة بين العشائر، خصوصاً بعد اتساع دائرة الرفض الشعبي لسيطرة «قسد» وداعميها الأميركيين في المنطقة الشرقية.

وقد شجبت الولايات المتحدة في بيان نشرته على حساب سفارتها بدمشق، الاعتداء على شيوخ عشيرة العكيدات في دير الزور. وقدم البيان تعازي واشنطن، معتبراً أنّ «العنف ضدّ المدنيين غير مقبول ويعيق الأمل في حلّ سياسي دائم للصراع في سورية».

وسعت مختلف القوى المتصارعة شرقي سورية إلى كسب ولاء العشائر هناك. حيث عملت «قسد» على ضم شخصيات عشائرية إلى صفوفها كي تحصل على دعم من المجتمعات العربية. كما أنها تعتمد على هذه الشخصيات لحلّ النزاعات وامتصاص امتعاض المجتمع المحلي، فيما يستعين النظام السوري بزعماء العشائر كوسطاء مع المجتمع المحلي.

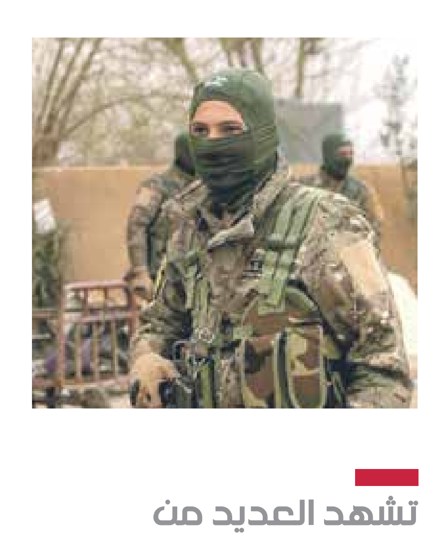

تشهد العديد من المناطق الخاضعة لـ«قسد» توتراً أمنياً

تقرير

الاحتلال قلق من تحدّي الحدود اللبنانية

في الوقت الذي سارع فيه الاحتلال الإسرائيلي، أول من أمس الإثنين، لإعلان مسؤوليته عن قصف مواقع للنظام السوري في محافظة القنيطرة، لفت محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «يسرائيل هيوم»، يوآف ليمور، إلى أن التحدي الأساسي لجيش الاحتلال هو بالذات عند الحدود اللبنانية، لا سيما بعد أن بيّنت محاولة خلية تابعة على ما يبدو لمليشيات إيرانية، وفق تقديرات إسرائيلية، زرع عبوة ناسفة على الحدود مع الجولان السوري المحتل، قرب موقع إسرائيلي، ما اعتبره ليمور «أن القدرات الميدانية لإيران في سورية محدودة جداً». وأشار ليمور إلى فروقات عدة بين الوضع على الحدود السورية مع الاحتلال والوضع على الحدود اللبنانية، تمنح إسرائيل نقاط تفوق في سياق العمليات في سورية، لا سيما الحرية المطلقة لقوات الاحتلال في الأجواء السورية، خلافاً للوضع في لبنان.

وزعم ليمور أن خطة جيش الاحتلال تقضي بتدفيع «حزب الله» ولبنان ثمناً باهظاً لضمان أمن الحدود، مدعياً أنه مثلما لن يأتي الحل في سورية من الأمم المتحدة، على الرغم من تقديم احتجاج إسرائيلي لقائد القوات الدولية «أندوف» على عملية الإثنين، فإنه لن يأتي أيضاً من قوات «اليونيفيل» في لبنان، وبالتالي ليس على جيش الاحتلال سوى الاعتماد على نفسه. مع ذلك، لفت ليمور إلى أن العملية التي حاولت الخلية التابعة لإيران (بحسب الادعاءات الإسرائيلية) تنفيذها في الجولان، تشير إلى «أن إيران على ما يبدو تبحث عن عملية انتقام صغيرة، لا تجرّها إلى تصعيد مقابل إسرائيل، كما تشير العملية إلى أن القدرات العملياتية لإيران في سورية محدودة جداً، وهي تواجه صعوبات في تنفيذ عمليات محلية بسيطة، وهو ما يبدو لصالح إسرائيل».

وفي مقابل حالة التفوق مقابل الجبهة السورية، فإن ليمور أكد صعوبة التحدي مقابل «حزب الله»، وهو ما يفسّر سبب الإبقاء على حالة التأهّب القصوى على الحدود مع لبنان تحسباً لعملية انتقام ينفذها الحزب رداً على مقتل أحد عناصره في القصف الإسرائيلي لمطار دمشق قبل نحو أسبوعين. وبحسب ليمور، وما ينقله عن التقديرات الإسرائيلية، فإن «حزب الله» لم يوضح بعد أين ومتى يعتزم العمل، ويبدو للوهلة الأولى أن بمقدوره أن يشدّ أعصاب جيش الاحتلال إلى أقصى حد، وأن يفقده صوابه عبر مواصلة اضطراره لنقل قواته من قطاع إلى آخر، لكن في المقابل بمقدور إسرائيل أيضاً أن تقوم بالشيء نفسه ضد الحزب واللبنانيين جميعاً.

ومع أن ليمور زعم أن نشر تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، الجمعة الماضي، والكشف عن إعطائه تعليمات للجيش الإسرائيلي بضرب البنى التحتية في لبنان (في صحيفة يسرائيل هيوم)، رداً على كل مس بجندي أو مواطن إسرائيلي، أثار قلقاً في أوساط اللبنانيين، بفعل الأوضاع السائدة في لبنان وحقيقة أن آخر ما يريده لبنان الآن هي حرب جديدة، إلا أنه أضاف أن الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله يدرك هو الآخر ومطّلع على الأوضاع الداخلية في إسرائيل (الاقتصادية والصحية والسياسية)، وبالتالي فقد «أوضحوا في بيروت في محاولة لتكريس توازن ما أن أي استهداف لبنى تحتية في لبنان هو مثل إعلان حرب. وقد سعى نصر الله في المقابل إلى بث رسالة مفادها بأنه لن ينتقم فقط لمقتل عناصره، وإنما سيوسع نطاق معادلة العين بالعين لتطاول أيضاً المس بالبنى التحتية الإسرائيلية مقابل كل مسّ بالبنى التحتية للبنان».

وأقر ليمور بأنه «مثلما لا تريد إسرائيل تصعيداً مقابل حزب الله، فإن الأخير ليس معنياً هو أيضاً بمثل هذا التصعيد، وأن الوضع الحالي يتطلّب أعصاباً قوية»، مضيفاً «كلما مر الوقت تراجعت شرعية شنّ حزب الله عملية، لأن الحدث يبتعد عن سياقه الأصلي الزمني». ووصل إلى القول إن «إسرائيل تأمل بأن يكتفي الحزب بعملية رمزية وأن ينزل عن الشجرة». وادعى ليمور أنه في حال أصرّ «حزب الله» على تنفيذ عملية، فإن قيادة المنطقة الشمالية لجيش الاحتلال تستعد لجولة قتال لعدة أيام بقوة عالية، يتم خلالها تدفيع الحزب ولبنان ثمناً باهظاً من أجل تعزيز قوة الردع وتأمين فترة هدوء طويلة على الحدود الشمالية.

وفيما دعا رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أمس «حزب الله» إلى «الاعتبار» مما جرى للخلية التي تمّت تصفيتها في الجولان السوري المحتل، فإنه كان قد هدّد الأسبوع الماضي الحزب من محاولة تنفيذ أي عملية ضد أهداف إسرائيلية. وقال في جلسة مشاورات أمنية عقدها في مقر القيادة الشمالية لجيش الاحتلال «إن كل ما يحدث الآن هو نتاج محاولات التموضع العسكري الإيراني على حساب دولة لبنان. لا أنصح أحداً أن يحاول اختبار الجيش الإسرائيلي أو دولة إسرائيل. نحن مصممون على الدفاع عن أنفسنا». وزعم أن جاهزية الجيش الإسرائيلي، في حال حصول مواجهة إضافية، كبيرة للغاية، قائلاً: «لقد خرجت بانطباع أن الجيش مستعد جيداً لكل سيناريو محتمل. نحن نواصل العمل لإحباط التموضع العسكري الإيراني في منطقتنا. سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن أنفسنا، واقترح على حزب الله أن يأخذ بالحسبان هذه الحقيقة».

نضال...

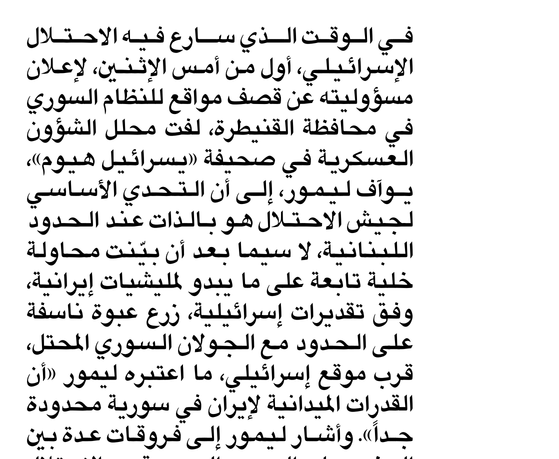

خطة الاحتلال تقضي بتدفيع «حزب الله» ولبنان ثمناً باهظاً (حسين بيضون)

شرق غرب

المعارضة والنظام في إدلب يتبادلان القصف

شهد ريف محافظة إدلب، شمال غرب سورية، أمس الثلاثاء، قصفاً متبادلاً بين فصائل المعارضة وقوات النظام، ترافق مع إسقاط المعارضة طائرة استطلاع في ريف إدلب الجنوبي. وقالت مصادر من «الجبهة الوطنية للتحرير» لـ«العربي الجديد»، إن فصائل المعارضة قصفت بالمدفعية والصواريخ مواقع لقوات النظام في مدينة كفرنبل ومحيطها جنوب إدلب، لافتة إلى قصف قوات النظام بالمدفعية والصواريخ في المقابل مناطق متفرقة في بلدات كنصفرة والموزرة والفطيرة في جبل الزاوية.

(العربي الجديد)

وزير الخارجية اللبناني الجديد يتسلم مهامه

أكد وزير الخارجية اللبناني الجديد، شربل وهبة (الصورة)، أمس الثلاثاء، «العمل على تمتين العلاقات مع الدول الصديقة والشقيقة، ومتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر مع الدول المانحة». وذلك لدى تسلمه للمنصب من سلفه المستقيل ناصيف حتّي. وشدد وهبة على رفض التوطين، فيما رفض اعتبار لبنان بلداً محاصراً.

(العربي الجديد)

متظاهرون يحاولون اقتحام وزارة الطاقة في بيروت

حاول عشرات المتظاهرين اللبنانيين، أمس الثلاثاء، اقتحام مقر وزارة الطاقة في بيروت، في محاولة للتعبير عن غضبهم من استمرار تقنين الكهرباء والذي يتخطى الـ12 ساعة في بيروت فيما تزداد ساعات انقطاع التيار الكهربائي في باقي مناطق لبنان. واعتدت عناصر أمنية على المتظاهرين قبل أن يتمكن عدد منهم من الدخول إلى الباحة الخارجية للوزارة، واضعين خيماً للاعتصام هناك قبل أن يخرجهم الأمن. وأكد بيان للمتظاهرين عزمهم مواصلة إغلاق الوزارة.

(العربي الجديد)

«بيلد»: روسيا تريد إقامة قواعد عسكرية في 6 دول افريقية

ذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية، أمس الثلاثاء، أن روسيا أخذت تصاريح لإقامة قواعد عسكرية في 6 دول أفريقية، بينها مصر والسودان، مشيرة نقلاً عن تقرير سري لوزارة الخارجية الألمانية، إلى عقد موسكو اتفاقيات تعاون عسكري مع 21 دولة أفريقية منذ 2015، ستحصل بموجبها على ضمانات لإقامة قواعد عسكرية في مصر، جمهورية أفريقيا الوسطى، أريتريا، مدغشقر، موزمبيق، والسودان، لافتة كذلك إلى تدريب سري أو رسمي روسي لقوات تلك البلاد.

(الأناضول)

كابول: «طالبان» انتهكت هدنة العيد 38 مرة

أعلنت وزارة الداخلية الأفغانية عن انتهاك حركة «طالبان» لوقف إطلاق النار خلال أيام عيد الأضحى. وقال المتحدث باسم الوزارة، طارق عريان، إن الحركة ارتكبت 38 انتهاكاً لوقف النار المبرم مع الحكومة خلال العيد، مشيراً إلى مقتل 20 مدنياً وإصابة 40 آخرين جراء هجمات مسلحيها.

(الأناضول)

تنتهج إثيوبيا تكتيكاً جديداً في مفاوضات سد النهضة، مروجة لمشروعات تنموية مشتركة مع مصر والسودان، للتقليل من آثار بدء الملء عليهما، فيما لا تزال رزمة من القضايا الفنية والقانونية عالقة، مع خطر انتهاء جولة التفاوض الحالية دون اتفاق

أزمة سد النهضة

المشروعات التنموية المشتركة سلاح إثيوبيا لتفريغ المفاوضات

تحاول مصر رفع كفاءة إدارة مواردها (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تكثف إثيوبيا تحركاتها الدولية المباشرة، من خلال تنظيم فعاليات كبرى وندوات لشخاص الفاعلين في الدوائر الدبلوماسية والسياسية بالدول الغربية والولايات المتحدة، للتعريف بموقفها الذي تصر على أنه عادل في قضية سد النهضة، في مواجهة تعثر مصري مستمر على صعيد الحشد السياسي والإعلامي، بدأت أديس أبابا ممارسة لعبة تفاوضية جديدة، لإهدار فرص التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن قواعد تشغيل وملء السد. ويأتي ذلك من خلال طرح مسألة المشاريع التنموية المشتركة، لتحقيق استفادة مزعومة لمصر والسودان من السد، على طاولة المفاوضات الحالية، ومحاولة خلق زخم مفتعل من الاعتبارات الاقتصادية والأهداف التنموية، للتشويش على الرغبة المصرية في انتزاع ضمانات فنية وقانونية حقيقية لعدم تعرضها لأضرار بالغة من تشغيل السد على المدى الطويل. وأكدت أديس أبابا، أمس الثلاثاء، هذا التوجه، من خلال إعرابها عن استعدادها لإتمام المفاوضات الثلاثية بشأن سدّ النهضة بوقتية تضمن تحقيق مصلحة ومنفعة جميع الأطراف، وقالت وزارة المياه والري والطاقة الإثيوبية، بحسب ما نقلت صحيفة «ايابلي نيشن» الكينية، إنّ المفاوضات التي استؤنفت أول من أمس الإثنين، «ستقوم على مخرجات الجولة الأولى من المباحثات»، مشددة على أن أديس أبابا «ستعمل من أجل إتمام المفاوضات بطريقة تحقق نفعاً لجميع الأطراف».

وأول من أمس، عقد ثاني اجتماع للجولة الثانية للتفاوض حول سد النهضة، عبر الفيديو كونفرانس، بحضور مراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وخبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي، وخلال الاجتماع، حذرت مصر والسودان من تداعيات الملء المنفرد للسد، مطالبين بسرعة الوصول لاتفاق ملزم. وكشفت مصادر حكومية مصرية، اطلعت على مناقشات المفاوضات في اليومين الأولين من جولة التفاوض الحالية، أن إثيوبيا ركزت خلال النقاشات على مسألة استعداد الأطراف الوسيطة، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبعض الدول كالصين، لرعاية مشروعات مشتركة تؤدي دوراً في تقليل الأضرار المحتملة على جميع الأطراف خلال عملية الملء الممتد أو في حالات الجفاف الممتد، بالإضافة لمساعدة إثيوبيا ذاتها على إنشاء سدود أخرى على حوض النيل الأزرق ومشروعات لتحسين جودة المياه وكفاءة التدفق من البحيرات المختلفة، تشمل إزالة أجزاء من الغابات.

وأضافت المصادر، أن الإثيوبيين أعادوا من جديد الحديث عن الشراكة مع مصر وإثيوبيا، عن التطور في سير مشاريع تحسين ظروف الري واستغلال المياه في مصر، وعلى رأسها مشروع تبطين الترع، لتبرهن أمام القوى الغربية تغير سلوكها المائي. وتظهر هذه الدول اقتناعاً بالترويج الإثيوبي، الذي يتهم القاهرة في كواليس الاتصالات الدولية بشأن قضية السد، بأنها تهدر نسبة كبيرة من قدراتها المائية وحصتها. وتتبنى هذه الدول بذلك الرؤية الإثيوبية، التي تزعم أن انخفاض كفاءة مصر في إدارة مواردها، هو ما يدفعها لمحاولة الأفتئات على حق الشعب الإثيوبي في التنمية وعرقلة التشغيل السريع لسد النهضة.

وسبق أن رفضت مصر، من قبل، فكرة استدعاء بعض القوى الأوروبية كوسطاء لحلحلة المفاوضات، بدلاً من الولايات المتحدة المرفوضة من قبل أديس أبابا. وترى القاهرة أن تلك الدول لم تبد تعاطفاً تجاهها، وهي طرحت من قبل حلولاً تمثل خرقاً للسيادة المصرية، أو تفتح الباب لممارسة ضغوط على القاهرة لتغيير أولويات إنفاقها المحلي، مثل اقتراح التكفل بإدارة نظام لرفع كفاءة إدارة المياه، مقابل قبول خطة ملء وتشغيل أكثر مرونة لصالح إثيوبيا وعادت مصر مطلع العام الحالي لتركز على تلك المشاريع، لتأكيد سعيها لوضع خطة سريعة لتقليص كمية المياه المفقودة، بما يهدف في الأساس لغلق الباب أمام ذلك النوع من المقترحات الأوروبية، لا سيما أن عدداً معتبراً من القروض الأوروبية التي حصلت عليها مصر في السنوات الخمس الأخيرة كانت موجهة بالفعل لرفع كفاءة قطاع الري.

لا تزال هناك 5 قضايا لم تحل للتوصل إلى اتفاق نهائي

تشوش إثيوبيا على رغبة مصر بانتزاع ضمانات حقيقية

وفي 28 يوليو/تموز الماضي، رفض السيسي في كلمة مطولة عن السد، الحديث عن احتمالية عدم الوصول إلى اتفاق، زاعماً أنه سيتم التوصل إلى اتفاق يضمن عدم الإضرار بمصر «بإصراركم وإصرارنا وعملكم واجتهادكم»، معدداً بعض المشروعات التي دعا المصريين للمساهمة فيها ليس بمجهودهم فقط ولكن أيضا بأموالهم. ومن هذه المشروعات، تبطين الترع وإنهاء المرحلة الأولى التي يبلغ طولها الإجمالي 20 ألف كيلومتر، وتغيير نظم الري لتصبح أكثر قدرة على توفير المياه، ووقف البناء والاعتداء على الترع والمصارف.

وبحسب المصادر، فما زالت هناك خمس قضايا أساسية يجب حلّها للتوصل إلى اتفاق نهائي على المستوى الفني، أولها عدم وضوح برنامج الملء المستمر والدائم للسد، وثانيها حجم التدفق اليومي من السد، والذي سيصل إلى سد الروصيرص بالسودان، حتى لا تتأثر المشاريع. لتأكيد سعيها لوضع خطة سريعة لتقليص كمية المياه المفقودة، بما يهدف في الأساس لغلق الباب أمام ذلك النوع من المقترحات الأوروبية، لا سيما أن مصر في إدارة مواردها، هو ما يدفعها لمحاولة الأفتئات على حق الشعب الإثيوبي في التنمية وعرقلة التشغيل السريع لسد النهضة.

وسبق أن رفضت مصر، من قبل، فكرة استدعاء بعض القوى الأوروبية كوسطاء لحلحلة المفاوضات، بدلاً من الولايات المتحدة المرفوضة من قبل أديس أبابا. وترى القاهرة أن تلك الدول لم تبد تعاطفاً تجاهها، وهي طرحت من قبل حلولاً تمثل خرقاً للسيادة المصرية، أو تفتح الباب لممارسة ضغوط على القاهرة لتغيير أولويات إنفاقها المحلي، مثل اقتراح التكفل بإدارة نظام لرفع كفاءة إدارة المياه، مقابل قبول خطة ملء وتشغيل ستنشأ مستقبلاً حول تشغيل السد والملء، وثالثها رغبة إثيوبيا في تحويل الاتفاقية إلى اتفاق للمحاصصة في مياه النيل وإلغاء اتفاقية 1959 بين مصر والسودان. أما رابع القضايا القانونية وأحدثها، فهي رغبة إثيوبيا في انتزاع موافقة مصر والسودان على إقامتها مشروعات مائية أخرى على مجرى النيل الأزرق وتطبيق القواعد الاسترشادية الخاصة بسد النهضة عليها، الأمر الذي ترفضه مصر نهائيا.

وسبق وقدمت مصر مصفوفة توضح أن التدابير التي تضمنتها مسودة اتفاق واشنطن التي وقعت عليها مصر منفردة نهاية فبراير/شباط الماضي، تبقي منسوب المياه، إذا توافرت كل حالات الاستثناء من جفاف وتمرير لأعلى نسبة مطلوبة من المياه، عند 605 أمتار تقريباً، علماً أن نقطة الجفاف النظرية هي 603 أمتار. وأوضحت المصفوفة أيضاً أن تمرير كمية تتراوح بين 37 مليار و38 مليار متر مكعب في أوقات الجفاف، ستبقي السد ممتلئاً بكمية تصل إلى 23 مليار متر مكعب، وهو ما يكفي تماماً لتوليد الطاقة المطلوبة، إذا كان بالفعل توليدها هو الهدف الأول من إنشاء سد بهذه الضخامة، الأمر الذي غدا محل شك كبير من المصريين والسودانيين، دفعهم للمطالبة بخريطة استخدام التصرفات.

متابعة

تراجع عن تجاهل قضايا ضده في أميركا

ليبيا: دعاوى قضائية تلاحق حفتر

تحاصر الدعاوى القضائية، بتهم ارتكاب جرائم حرب، اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، بهدف تقويض طموحاته السياسية

طرابلس، واشنطن ـ **العربي الجديد**

يزداد الخناق على اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، والذي برز أخيراً على المستوى القضائي، إذ تراجع أخيراً عن تجاهل قضايا مرفوعة ضده في الولايات المتحدة، في الوقت الذي أعلنت فيه قبائل «التبو» أمس الثلاثاء، رفع دعوى قضائية دولية ضدّ مليشيات اللواء المتقاعد. ويأتي ذلك بالتزامن مع تواصل التحركات السياسية على خطّ الأزمة الليبية، إذ من المنتظر وصول وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني، إلى ليبيا، اليوم الأربعاء، في زيارة غير معلنة، بحسب ما أفادت وسائل إعلام ليبية. كذلك، وصل وفد أمني مالطي إلى طرابلس أمس الثلاثاء، في زيارة غير معلنة أيضاً بحسب ما نقلت قناة 218 الليبية عن مصدر مطلع. وأشار المصدر إلى أن زيارة الوفد المالطي المُكون من 14 شخصية ستستمر 4 أيام، سيلتقي خلالها مسؤولين من حكومة الوفاق. وبعدما اختار سابقاً تجاهل الرد على القضايا المرفوعة ضده في الولايات المتحدة الأميركية، عاد حفتر عن قراره، ليختار الرد على قضيتين مرفوعتين ضده في المحاكم الفيدرالية الأميركية بتهم ارتكاب جرائم حرب، وفق تقرير لوكالة «أسوشيتد برس».

وذكر التقرير أنّ حفتر تخلّف في بداية الأمر عن حضور جلسات قضيتين مرفوعتين ضده أمام محكمة في الكسندريا بولاية فيرجينيا الأميركية، تتهمان المليشيات الخاضعة له بالقتل العشوائي للمدنيين، واستهداف خصومه السياسيين. بيد أن حفتر اختار أخيراً، عبر رسالة وجهها محاميه، الرد على التهم ومواجهة القضاء الأميركي.

وجاء في رسالة المحامي دونكان ليفين: «اللواء حفتر على علم الآن بهاتين القضيتين»، مضيفاً «إذا سمحت محكمتكم، يرغب اللواء حفتر في الرد على الاتهامات».

في المقابل، قال رئيس «التحالف الليبي الأميركي»، عصام عميش، الذي كان يدعم الدعاوى المرفوعة ضد حفتر، في بيان، إنّ «مجرم الحرب حفتر بعد هزائمه المتكررة في حربه الشعواء في ليبيا، أدرك أنه لا بدّ له من البحث عن استراتيجية خروج ومكان هروب من المشهد الليبي، وهذا يفسر سبب وتوقيت التعاقد مع مكتب المحاماة بعد اتهامات ضده».

وكان القضاء الأميركي يستعد لإصدار حكم تقصيري، بسبب فشل حفتر وأبنائه في الرد على الدعوى التي رفعتها عائلتان ليبيتان. والدعوى التي رفعت في وقت سابق من هذا العام، تتهم حفتر، الذي يحمل الجنسية الأميركية وكان يقيم من قبل في فرجينيا، بالقتل والتعذيب خارج نطاق القضاء. وقال أحد محامي المدعين في إحدى القضيتين، ويدعى فيصل غيل: «حفتر أخيراً وصلته الرسالة بأننا جديون في تحقيق العدالة بالنسبة لضحايا أفعاله المشينة والعنيفة».

في الإطار ذاته، أعلنت قبائل «التبو» الليبية، أمس، رفع دعوى قضائية دولية ضد مليشيات حفتر، وذلك في بيان لزعيم قبائل «التبو» عيسى عبد المجيد منصور، بالتزامن مع حلول الذكرى الأولى لقصف مليشيات حفتر حياً سكنياً بمدينة مرزق جنوبي ليبيا، نتج عنه مقتل أكثر من 40 شخصاً وإصابة نحو 60 آخرين. وأفاد البيان بـ«رفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية لمعاقبة المجرمين والإرهابيين الذين ارتكبوا مجزرة قصف حي سكني بمدينة مرزق». وأوضح أن «المجزرة الأليمة التي ارتكبت عن قصد مع سبق الإصرار في حق قبائل التبو في مدينة مرزق، من قبل قوات مجرم الحرب خليفة حفتر كانت باستخدام طائرات حربية تابعة للإمارات». في الأثناء، ردّت أنقرة على بيان لوزارة الخارجية البحرينية بشأن ليبيا ودور أبوظبي في الأخيرة، معتبرةً أن محاولات تبييض سياسات الإمارات «غير مجدية». وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان، مساء الإثنين، إنّ «وصف البحرين للأنشطة الإماراتية المزعزعة للاستقرار في المنطقة بالبنّاءة، وإظهار ردة الفعل التركية المحقة على أنها تستهدف الأشقاء العرب، هي محاولة مؤسفة وغير مجدية». وأوضحت الوزارة أن البيان الصادر عن وزارة الخارجية البحرينية بشأن تصريحات وزير الدفاع التركي خلوصي أكار خلال لقاء مع قناة «الجزيرة» في 31 يوليو الماضي، لا تعكس الحقائق. ودعت الوزارة إدارة أبوظبي والحكومات الداعمة لها «للعودة إلى رشدها».

في غضون ذلك، توجّهت فرقاطة المانية نحو المياه الإقليمية الليبية، للمشاركة بمهامها في إطار عملية «إيريني» البحرية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر توريد السلاح إلى ليبيا. وانطلقت الفرقاطة «هامبورغ» من مدينة فيلهيلمسهافن الواقعة شمالي المانيا، وعلى متنها 250 جندياً، إذ من المتوقع أن تبدأ مهامها قبالة السواحل الليبية منتصف الشهر الحالي. ويغيب الملف الليبي عن قائمة الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن في أغسطس الحالي، إذ قال السفير الإندونيسي لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، ديان دجاني، لـ«العربي الجديد»، إنّ مجلس الأمن لم يحدد جلسة رسمية لنقاش الوضع في ليبيا في أغسطس الحالي، مؤكداً في الوقت ذاته أنّ «هذا لا يعني أن المجلس لن يجتمع لنقاش الملف الليبي إن دعت الحاجة».

وزير الدفاع الإيطالي لورينزو غويريني يزور ليبيا اليوم

قبائل «التبو» الليبية ترفع دعوى قضائية دولية ضد حفتر

اختار حفتر الردّ على قضيتين مرفوعتين ضده في أميركا (محمود تركية/ فرانس برس)

شرق غرب

الرئيس الجزائري يقيل قائد جهاز الدرك

أقال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قائد الدرك الوطني اللواء عبد الرحمان عرعار، وقرر إحالته على التقاعد، ضمن سلسلة تغييرات يجريها منذ أشهر في الجيش وأسلاك الدرك والأمن العام وأقسام جهاز المخابرات. وعيّن تبون العميد نور الدين قواسمية قائداً جديداً للدرك الوطني، ليصبح ثالث قائد لجهاز الدرك خلال سنة.

(العربي الجديد)

مطالبات بريطانية بمعاقبة هونغ كونغ

حثّ نواب بريطانيون يحققون في انتهاكات حقوقية من قبل شرطة هونغ كونغ، حكومة المملكة المتحدة على معاقبة زعيمة المدينة كاري لام لسماحها «بالعنف المفرط من جانب الشرطة» تجاه العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون المصابين في الاحتجاجات. وقال تقرير صدر أمس، الثلاثاء، عن «المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب بشأن هونغ كونغ»، إن عمال الإسعافات الأولية والأطباء والممرضات تعرضوا للترهيب والتهديدات والعنف الجسدي والاعتقالات خلال اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين.

(أسوشييتد برس)

رئيس زيمبابوي يتعهد بملاحقة معارضيه

وصف رئيس زيمبابوي إيمرسون منانغاغوا حزب المعارضة الرئيسي «حركة التغيير الديمقراطي» بأنه «إرهابي»، وتعهد بمواصلة حملة القمع التي طاولت عشرات المعارضين. ووصف منانغاغوا، في خطاب بثه التلفزيون الحكومي أمس، الثلاثاء، منتقديه بأنهم «قوى الظلام» و«بعض النفاع السيئ» الذي يجب «التخلص منه». وبدأت الاعتقالات في الأسبوع الماضي، فيما أشار منانغاغوا إلى أنها ستستمر. وقال «سوف نتغلب على محاولات زعزعة استقرار مجتمعنا».

(أسوشييتد برس)

لوكاشينكو يهادن ويهاجم روسيا

تعهد الزعيم البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو (الصورة)، بالحفاظ على العلاقة الوثيقة مع روسيا. وقال في خطاب إن الشراكة بين الجارتين تعكس العلاقات التاريخية. وأضاف: «كانت روسيا وستظل حليفتنا المقربة بغض النظر عمن سيتولى السلطة في البلدين». لكنه اتهم موسكو بالكذب في ما يتعلق بمخطط لاستخدام متعاقدين من «فاغنر» لزعزعة استقرار بلاده، قائلاً إن قوى تحاول إشعال ثورة في بلاده.

(أسوشييتد برس، رويترز)

السجينة الاسترالية في إيران بصحة جيدة

أعلنت وزارة الخارجية الأسترالية في بيان، أن سفيرها لدى طهران ليندال ساكس، زار الباحثة كايلي مور غيلبرت في سجن قرتشك الإيراني، يوم الأحد، وهي «بخير وتحظى بإمكانية الوصول إلى الغذاء والمرافق الطبية والكتب». في السياق ذاته، قالت عائلة مور غيلبرت في بيان: «ما زلنا ملتزمين بإعادة كايلي إلى وطنها، ونعتقد أن أفضل فرصة لإطلاق سراح كايلي هي السبل الدبلوماسية». ألقي القبض على مور غيلبرت عام 2018 وحكم عليها بالسجن 10 سنوات.

(أسوشييتد برس)

تقرير

لا قرارات أميركية نهائية بشأن تطبيق «صفقة القرن»

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد** رام الله ـ **العربي الجديد**

يبدو أن الارتباك لا يزال يسيطر على الولايات المتحدة بشأن كيفية تطبيق باقي مراحل خطتها لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً بـ«صفقة القرن»، بعد أن ساهمت مواقفها في السماح للاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ جزء رئيسي منها على أرض الواقع.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس الثلاثاء، عن مصدر أميركي وصفته بأنه رفيع المستوى، قوله إنّ واشنطن تواصل العمل والتقدم في الطريق التي رسمها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في يناير/ كانون الثاني الماضي، عندما عرض خطته المعروفة إعلامياً بـ «صفقة القرن»، مؤكداً أنه «في هذه المرحلة لا توجد قرارات نهائية بشأن الخطوات المقبلة لتطبيق خطة ترامب». وبحسب الإذاعة يأتي هذا الموقف رداً على تصريحات أدلى بها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أول أمس الإثنين، خلال القسم المغلق لجلسة كتلة «الليكود» البرلمانية في الكنيست، والتي أعلن خلالها أنّ «الكرة الآن بأيدي الأميركيين».

وأضافت الإذاعة أنّ نتنياهو قال، في الجلسة المذكورة، لدى تطرقه إلى خطة «فرض السيادة» الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية المحتلة، إنّ «موضوع السيادة موجود الآن في واشنطن، لم يتم إسقاطه من جدول الأعمال». ويأتي هذا التطور بعد أن كان نتنياهو أخفق، في الأول من يوليو/ تموز الماضي، في بدء إجراءات ضم غور الأردن، وفق ما نصّ عليه الاتفاق للائتلاف الحكومي بينه وبين حزب «كاحول لفان».

وكان الاتفاق المذكور ينص في البندين الثامن والتاسع منه، على أنه بمقدور رئيس الحكومة، بدءاً من الأول من يوليو، وبعد تحصيل موافقة أميركية، أن «يطرح في الحكومة وعلى الكنيست مقترح قانون لضم غور الأردن وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية». لكن نتنياهو فشل في تحصيل موافقة أميركية على مشروعه، بعد أن اشترطت الإدارة الأميركية برئاسة ترامب، أن توافق إسرائيل أولاً على خطة ترامب بمجملها، بما في ذلك البنود التي تتحدث فيها الخطة عن إقامة دولة فلسطينية.

وحاول نتنياهو في ظل معارضة أوساط واسعة في الائتلاف الحكومي خاصة من «الليكود» وأحزاب اليمين الأخرى، تحويل مسار الضم إلى الحديث عن «فرض القانون والإدارة الإسرائيلية» أولاً على كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها مستوطنات معزولة، يفترض تفكيكها بحسب خطة ترامب.

وفيما حظي نتنياهو بدعم مطلق من السفير الأميركي في تل أبيب، ديفيد فريدمان، اليهودي المعروف بتبرعه لمشاريع استيطانية في الضفة، إلا أنّ خلافاً داخل الإدارة الأميركية، وتحديداً بين جناح فريدمان وصهر ترامب ومستشاره، جاريد كوشنر، أفشل محاولات نتنياهو. من جانبه، أعلن وزير الأمن وزعيم الحكومة البديل في حكومة نتنياهو الجنرال بني غانتس، بعد سلسلة اتصالات ولقاءات مع مسؤولين أميركيين، أنه يرفض تطبيق خطة الضم الأولية بدون ضمان موافقة أميركية واضحة ومعلنة، وبدون «قبول أطراف دولية وإقليمية بالمخطط».

في هذه الأثناء، يواصل الاحتلال ومستوطنوه الاعتداءات المنهجة ضد الفلسطينيين. وفي السياق، أحرق مستوطنون، أمس الثلاثاء، مركبتين وخطوا شعارات عنصرية في بلدة فرعتا، شرق قلقيلية، شمال الضفة الغربية المحتلة، فيما نفذت قوات الاحتلال عمليات اعتقال طاولت عدداً من الفلسطينيين. وقال مدير مكتب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» الفلسطينية في شمال الضفة مراد اشتيوي، لـ«العربي الجديد»، إن أحد الاهالي «وجد أشخاصاً مقنعين تبين أنهم مستوطنون، وخطوا شعارات باللغة العبرية

يواصل الاحتلال ومستوطنوه الاعتداءات ضد الفلسطينيين

من تظاهرة في فبراير متحدة بـ«صفقة القرن» (عصام ريماوي/الأناضول)

الحدث

عملاء إيرانيون اختطفوا شارمهد من دبي

يطرح الكشف أمس عن أن الإيراني المعتقل حديثاً جمشيد شارمهد، اختُطف من دبي، تساؤلات جديدة حول العلاقة بين أبوظبي وطهران

تطوران بارزان أمس الثلاثاء حول إيران يطرحان أكثر من علامة استفهام. الأول استمرار الحوادث الغامضة التي تطاول منشآت إيرانية منذ فترة، مع نشوب حريق هائل في مدينة صناعية شرقي العاصمة طهران، أما الثاني فيطرح أكثر من تساؤل حول العلاقة المتنامية بين طهران وأبوظبي، مع الكشف أن المعارض الإيراني جمشيد شارمهد، الذي أعلنت إيران اعتقاله السبت الماضي، قد اختُطف خلال تواجده في دبي. ويأتي ذلك فيما تحاول الإمارات منذ فترة تهدئة التوترات مع إيران، وأجرى وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان اتصالاً بالفيديو مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف قبل أيام. فيما يعتقد مسؤولون غربيون، وفق وكالة «أسوشيتد برس»، أن إيران تدير عمليات استخباراتية في دبي، وتراقب مئات الآلاف من الإيرانيين الذين يعيشون هناك. ويُشتبه في قيام طهران باختطاف المواطن الإيراني-البريطاني عباس اليزدي وقتله في دبي عام 2013، على الرغم من نفي طهران تورطها.

وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت السبت أنها سيطرت على شارمهد في «عملية معقدة». ونشرت صورة له وهو معصوب العينين. لكن عائلته قالت أمس إن عملاء إيرانيين اختطفوه خلال تواجده في دبي، وتتهم إيران شارمهد، التي تصفه بزعيم منظمة «مملكة إيران» المعارضة، والمقيم في كاليفورنيا، بالتخطيط لتفجير حسينية سيد الشهداء في مدينة شيراز عام 2008 والذي أدى إلى مقتل 14 شخصاً وإصابة أكثر من 200 آخرين، فضلاً عن التخطيط لهجمات أخرى نفذتها «مملكة إيران» وجناحها العسكري «تندر».

هائل في مدينة صناعية شرقي العاصمة طهران، أما الثاني فيطرح أكثر من تساؤل حول العلاقة المتنامية بين طهران وأبوظبي، مع الكشف أن المعارض الإيراني جمشيد شارمهد، الذي أعلنت إيران اعتقاله السبت الماضي، قد اختُطف خلال تواجده في دبي. ويأتي ذلك فيما تحاول الإمارات منذ فترة تهدئة التوترات مع إيران، وأجرى وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان اتصالاً بالفيديو مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف قبل أيام. فيما يعتقد مسؤولون غربيون، وفق وكالة «أسوشيتد برس»، أن إيران تدير عمليات استخباراتية في دبي، وتراقب مئات الآلاف من الإيرانيين الذين يعيشون هناك. ويُشتبه في قيام طهران باختطاف المواطن الإيراني-البريطاني عباس اليزدي وقتله في دبي عام 2013، على الرغم من نفي طهران تورطها.

وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت السبت أنها سيطرت على شارمهد في «عملية معقدة». ونشرت صورة له وهو معصوب العينين. لكن عائلته قالت أمس إن عملاء إيرانيين اختطفوه خلال تواجده في دبي. وتتهم إيران شارمهد، التي تصفه بزعيم منظمة «مملكة إيران» المعارضة، والمقيم في كاليفورنيا، بالتخطيط لتفجير حسينية سيد الشهداء في مدينة شيراز عام 2008 والذي أدى إلى مقتل 14 شخصاً وإصابة أكثر من 200 آخرين، فضلاً عن التخطيط لهجمات أخرى نفذتها «مملكة إيران» وجناحها العسكري «تندر».

لكن عائلته تصر على أن شارمهد كان يعمل فقط كمتحدث باسم الجمعية ولا علاقة له بأي هجمات. وقال نجله شيان شارمهد لـ«أسوشيتد برس»: «نسعى للحصول على دعم أي دولة ديمقراطية، أي دولة حرة. إنه انتهاك لحقوق الإنسان». وقال إن شارمهد توقف في دبي في طريقه إلى الهند لعقد صفقة تجارية تشمل شركته للبرمجيات. وأضاف أن الأسرة تلقت آخر رسالة منه في 28 يوليو/تموز الماضي. وبعد ذلك، توقف هاتفه.

عملية اختطاف شارمهد، تبدو متسقة مع بيانات تحديد موقع الهاتف المحمول، التي قدمتها عائلته لـ«أسوشيتد برس»، والتي تشير إلى نقله إلى سلطنة عمان قبل التوجه إلى إيران. وأظهرت بيانات موقع هاتفه المحمول أنه كان متواجداً في فندق بمطار دبي الدولي، حيث كان يقيم. ولم يتضح كيف وقعت عملية الخطف. وقالت شركة تدير أحد الفنادق إن شارمهد غادر في 29 يوليو. وأظهرت بيانات تتبع أن هاتف شارمهد المحمول سافر جنوبا من دبي إلى مدينة العين في 29 يوليو، وعبر الحدود إلى عمان، وبقي ليلاً بالقرب من مدرسة إسلامية في مدينة البريمي الحدودية. وفي 30 يوليو، أظهرت بيانات التتبع أن الهاتف بات في مدينة صحار العمانية، حيث توقفت الإشارة. في سياق آخر، استمر مسلسل الحوادث الغامضة في إيران، بحريق نشب صباح أمس، في مدينة صناعية في مدينة جاجرود، شرقي طهران، طاول الفين و500 متر من المدينة الصناعية، بحسب المتحدث باسم منظمة إطفاء الحريق في طهران، جلال ملكي، من دون تسجيل خسائر في الأرواح. ويعتبر حريق الأمس الأحدث في سلسلة حرائق وانفجارات، تشهدها إيران منذ فترة، طاول بعضها منشآت حساسة، وسبقه انفجار في ستة صهاريج للوقود في محافظة كرمانشاه، غربي إيران. الثلاثاء من الأسبوع الماضي، مما أدى إلى نشوب حريق كبير. وفي 15 يوليو/تموز الماضي، اندلع حريق كبير في مصنع للسفن والقوارب في ميناء بوشهر الواقع جنوبي إيران، والمطل على الخليج، ما أدى إلى احتراق سبع سفن. وخلال الشهر نفسه، وقع انفجار في شركة لإنتاج المكثفات الغازية في محافظة خراسان الرضوية، شرقي إيران، من جراء حريق في أحد المخازن، ما أدى إلى حريق خلف خسائر مادية كبيرة، بحسب وكالة «إيلنا».

حريق هائل في مدينة صناعية شرقي طهران ولا خسائر بشرية

وبعد كل حادث، تؤكد السلطات أنها ستدرس أسباب وقوعه، لكن ثمة تصريحات إيرانية تعزو أسباب هذه الحرائق إلى ارتفاع درجات الحرارة وأخطاء بشرية، مع تأكيدها في الوقت نفسه، أن ما حدث قبل شهر في مفاعل «نطنز» النووي، أمر مختلف عن تلك الحرائق والانفجارات. كما أن وسائل إعلام إيرانية، شبه رسمية، تتهم المعارضة الإيرانية ووسائل إعلام إقليمية ودولية بتضخيم هذه الحوادث «بغية تحقيق أهداف خاصة»، كما اعتبر ذلك موقع «مشرق نيوز» الإيراني المحافظ، في تقرير نشره في 28 يوليو/تموز السابق. وشهد مفاعل «نطنز» النووي، فجر الثاني من يوليو، انفجاراً، هو الأبرز بين سلسلة الأحداث التي شهدتها المنشآت الإيرانية خلال الشهرين الأخيرين، وسط تلميحات إسرائيلية وتقارير غربية لضلوع إسرائيل في الحادث.

(العربي الجديد، أسوشيتد برس)

تقرير

تشكيل أحزاب سياسية جديدة لمواجهة الكيانات التقليدية معيار حاسم للمشاركة في الانتخابات المبكرة

شروط محتجي العراق

يستعدّ محتجو العراق للانتخابات المبكرة المنتظرة في يونيو/ حزيران من العام المقبل، ولكن وفق شروطهم، المتمثلة بشكل أساسي في وجود كيانات وأحزاب سياسية جديدة تمثّل الانتفاضة العراقية الأخيرة ومطالب المحتجين، وسط عدم استعداد توجه الأحزاب التقليدية والنافذة إلى إجهاض مثل هذه المحاولات بطرق مختلفة

بغداد ـ **محمد الباسم**

يربط عراقيون قرار مشاركتهم في الانتخابات المبكرة التي حدد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي موعدها في السادس من يونيو/حزيران من العام المقبل، بوجود كيانات سياسية جديدة تنطلق من رحم المعاناة العراقية وروح الانتفاضة الشعبية، في سبيل منافسة أو منع الأحزاب التقليدية من الاستمرار في التفرد بزمام إدارة البلاد والهيمنة على الحكومة، وتغيير شكل العمل السياسي في البلاد.

وخلال الأشهر الماضية، ومع اشتداد القمع ضد المحتجين، طرح عدد من الناشطين في العراق فكرة تأسيس كيان سياسي كخطوة تصعيدية. ولأجل ذلك، سعى عدد من ناشطي العاصمة بغداد للتواصل مع آخرين في محافظات الوسط والجنوب، إلا أنّ سلسلة عقبات أرجأت المشروع، ولعل أبرزها تفشي فيروس كورونا. وعادت هذه الفكرة مجدداً بعد تحديد الحكومة العراقية موعد الانتخابات المبكرة.

ويرى مراقبون عراقيون أنّ الكاظمي وجناحه السياسي متمثلاً في زعيم ائتلاف «النصر» حيدر العبادي ورئيس الجمهورية برهم صالح، يدعمون خيار تشكيل أحزاب وكيانات سياسية لمواجهة الكيانات الدينية وإنهاء تأثيرها وتحكّمها في البلاد. ولعل ما يؤكد ذلك الدعوة الصريحة للكاظمي في هذا الإطار، خلال كلمته الأخيرة الخاصة بإعلان موعد الانتخابات المبكرة التي جاء فيها: «أدعو أن ينتظم الشباب والأحزاب السياسية والمفكرون والوجهاء، والاستعداد لإحداث نقلة نوعية وانتشال العراق من فوضى الصراعات إلى الأمن والازدهار والتنافس السياسي الشريف»، في دعوة واضحة لناشطي التظاهرات إلى تنظيم أنفسهم سياسياً.

وأكد مصدر مقرب من الكاظمي أنّ «الانتخابات المبكرة لن تحقق أي نتيجة، وأن العراقيين لن يشاركوا فيها، في حال عدم استحداث قوائم انتخابية أو كيانات سياسية جديدة تحقق الرغبات والتطلعات الشعبية المنطلقة من مطالب المحتجين، ولا سيما تأسيس نظام حكم مدني غير موالٍ لأي جهة خارجية أو دولة مجاورة».

وأوضح المصدر نفسه لـ«العربي الجديد»، أن «الكاظمي أوعز لكثير من أصدقائه الناشطين السياسيين والعاملين معه بصفة مستشارين، بالشروع في تشكيل مشاريع سياسية جديدة، وسيكون رئيس الوزراء داعماً لها، إلا أنه لن يتصدى للمشهد السياسي الحالي، ذلك لأن الأحزاب التي قبلت به رئيساً للحكومة اشترطت عليه مسبقاً عدم العمل السياسي خلال فترة توليه المنصب».

من جهته، قال النائب العراقي المستقل، باسم خشان، أنّ «هناك توجهاً من قبل بعض النواب المستقلين لدعم التكتلات السياسية الجديدة، ومدها بالخبرات والنصائح».

الكاظمي أوعز لناشطين بالشروع بتشكيل مشاريع سياسية جديدة

الحراك المدني سيواجه الأساليب التقليدية للأحزاب المتنفذة

وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «المرحلة المقبلة تستوعب الأحزاب والكيانات السياسية الجديدة، كما أنّ البرامج الانتخابية المقبلة ستكون أكثر وضوحاً من السابق ولن تحتمل الكذب والتسويف، ولعل أبرز ما سيكون في البرامج الجديدة هو وقف الفساد ومنع الأحزاب النافذة من التلاعب بمقدرات وأموال الوزارات»، مؤكداً أنه «لا بدّ أن تبقى روح الانتفاضة حاضرة في العمل السياسي، وكذلك استمرار المناورة مع الأحزاب التي قد تؤذي بعض الناشطين السياسيين في الكيانات الجديدة».

بدورها، لفتت رئيسة الحركة المدنية الوطنية في العراق، شروق العبايجي، إلى أنّ «مطالب المتظاهرين وثورة أكتوبر جاءت من أجل تأسيس دولة مدنية بغضّ النظر عن الامتدادات العقائدية، ومن خلال الشعب وعبر إرادة مبنية على المواطنة وليس على المفاهيم الطائفية والمكوناتية، وسيكون هناك حضور جيد للحراك المدني سياسياً في المرحلة المقبلة». وأوضحت في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «المطالب المدنية والعلمانية التي رفعها المتظاهرون باتت واقع حال في العراق، ولا بدّ أن تترجم سياسياً، وبالتالي فنحن أمام مواجهة ليست سهلة مع الأحزاب التقليدية والمنتفعين منها».

ورأت العبايجي أنّ «الحراك المدني الذي سيقتحم العمل السياسي استعداداً للانتخابات المبكرة سيواجه الأساليب التقليدية للأحزاب المتنفذة، مثل التسقيه وتشويه السمعة والمحاربة إعلامياً، وقد تلجأ هذه الأحزاب إلى الأساليب الوحشية مثل الخطف والقتل»، مؤكدةً أنّ «الأحزاب والكيانات السياسية الجديدة لا تمتلك القوة الندية لناحية الإمكانات بمواجهة الأحزاب التقليدية، ولكن الفرق هو أن القوى السياسية المدنية تمتلك الجماهير والشعبية، وقد انطلقت خلال الفترة الماضية حركات شبابية وتكتلات تنظيمية، ومع أنها لا تأخذ شكل الأحزاب، ولكن هناك تحركات جادة من أجل استثمار الفرصة الأخيرة لإنهاء حكم الأحزاب التي سرقت وقتلت العراقيين».

أما الناشط المدني من بغداد علي الجنابي، فقال في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «أمام المحتجين والكفاءات النزيهة في البلاد أقل من سنة لترميم أوضاعها الداخلية والانطلاق في مشاريع سياسية وطنية، لأن مجيء الانتخابات المبكرة مع بقاء الأحزاب الحالية وحدها في الساحة، يعني أنّ التغيير المنشود لن يحدث». وأضاف الجنابي أن «التصعيد السلمي المقبل هو التوجه نحو صناعة عملية انتخابية واضحة وفيها أطراف مشاركة من جميع شرائح المجتمع العراقي»، لافتاً إلى أنه «في الوقت الذي لا نعارض فيه مشاركة الأحزاب النافذة في العراق، على تلك الأحزاب ألا تحارب مشاركة الأحزاب الجديدة ولا ترهبها بأساليبها القمعية والوحشية، وفي حالة مارست إرهاباً وإقصاءً للناشطين بمنعهم من ممارسة العمل السياسي، فإننا سنعمل على إفشال الانتخابات».

وفي الإطار ذاته، قال مدير «مركز التفكير السياسي في العراق» إحسان الشمري، إنّ «العنف السياسي الذي ستستخدمه الأحزاب التقليدية قبيل الانتخابات المبكرة سيكون أشد من عنف مواجهة الاحتجاجات خلال الأشهر الماضية»، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «80 في المائة من الأحزاب الجديدة التي سُجلت في مفوضية الانتخابات خلال الفترة الماضية هي أحزاب الظلّ للأحزاب التقليدية وبوجوه وعناوين جديدة، لاعتقاد الأحزاب النافذة أنّ هناك مزاجاً انتخابياً يدفع نحو كيانات جديدة». وقال الشمري إنّ «الأحزاب التقليدية ستعمل على استقطاب شخصيات بعيدة عن المشهد السياسي لكنها توالي النظام الحاكم، وعند فوزها تعود إلى مظلة الكتلة الكبرى وبالتالي يمارسون حيلة جديدة على العراقيين».

يتمسك المحتجون بتحقيق مطالبهم (حسين فالح/فرانس برس)

حراك لعقد جلسة برلمانية طارئة

أفادت مصادر سياسية عراقية، أمس الثلاثاء، «العربي الجديد»، بأنّ رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، يخوض حراكاً للتمهيد من أجل عقد جلسة طارئة لبحث ملف الانتخابات المبكرة، والخلاف بشأن الموعد الذي حدده رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي لإجرائها. وكان الكاظمي قد حدد 6 يونيو/ حزيران 2021، موعداً لإجراء الانتخابات، فيما رد الحلبوسي برفض الموعد، مطالباً بتقريب تاريخها، وداعياً إلى جلسة برلمانية طارئة لبحث الملف.

رصد

مجلس القضاء... عنوان جديد للانقسام في الصومال

أثار قرار حكومة تصريف الأعمال في الصومال بتعيين أعضاء جدد في مجلس القضاء، أزمة جديدة، مع اعتراضات كبيرة في الأوساط السياسية والقانونية

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

لم يمرّ قرار حكومة تصريف الأعمال بتعيين أعضاء جدد في مجلس القضاء الصومالي من دون إثارة جدل واسع في الأوساط السياسية والقانونية في البلاد، إذ اعتبرت المعارضة السياسية أنه قرار يخدم مصلحة الرئاسة الصومالية، وأن الحكومة الحالية ليس من اختصاصاتها اتخاذ قرارات دستورية وتشكيل مجالس سيادية، وأن مهمتها مؤقتة بتسيير الأعمال إلى حين تكليف رئيس حكومة جديدة. ويتألف مجلس القضاء الصومالي من 9 أعضاء يتم تعيينهم من قبل الحكومة الفيدرالية مناصفة مع مؤسسات المجتمع المدني ونقابة المحامين الصوماليين، ويتابع هذا المجلس القضايا المتعلقة بالمؤسسات العدلية في البلاد. وأقرت الحكومة الصومالية تعيين خمسة أعضاء في مجلس القضاء في 31 يوليو/تموز الماضي، ووافقت أيضاً على تشكيل أعضاء اللجنة الوطنية للبترول.

ويرى قانونيون أن غياب المحكمة الدستورية في البلاد يعرقل عمل المؤسسات القضائية في البلاد، وهو ما يجعل مفوضية القضاء الصومالية تعمل في حل النزاعات المتعلقة بالقضاء، ويشيرون إلى أن تعيين أغلب أعضائها من الحكومة الصومالية يهدف إلى جعل المؤسسة حليفة للسلطة، وتفقد استقلاليتها في بت المنازعات وفصل القضايا الخلافية بين المعارضة والحكومة. وفي هذا السياق، قال منتدى الأحزاب السياسية المعارض في مقديشو، في بيان يوم السبت الماضي، إن حكومة تصريف الأعمال الحالية ليست لديها صلاحيات لاتخاذ قرارات دستورية تتعلق بمصير البلاد، وهي ليست إلا حكومة مؤقتة لا يحق لها تشكيل مجالس سيادية. وأشار بيان أحزاب المعارضة إلى أن الحكومة لم تتمكن من تفعيل عمل أعضاء مجلس القضاء، وأصبحت منشغلة بعد أن تم إسقاط رئيسها من قبل أعضاء البرلمان الصومالي.

وتعليقاً على ذلك، قال القانوني الصومالي سعيد علي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن هناك ثلاث نقاط خلاف أثارت هذا الجدل السياسي في البلاد، أبرزها أن الشخصيات التي تم تعيينها لا تحمل مؤهلات في القانون، وأن الحكومة الصومالية اختزلت لنفسها حق تعيين أعضاء المجلس، من دون أن تترك للهيئات الدستورية الأخرى اختيار أعضائها التي تمثلها في مجلس القضاء. وأضاف أن مجلس القضاء يتكوّن من تسعة أعضاء، يتم تعيين ثلاثة منهم من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وأربعة أعضاء من المؤسسات العدلية، حيث يعملون في إدارتها، كما يتم ترشيح عضوين من قبل نقابة المحامين الصوماليين. وشدد على أن حكومة تصريف الأعمال الحالية ليس من اختصاصاتها تعيين أعضاء في مفوضية القضاء في البلاد، وهذه نقطة الخلاف بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

تعيين الحكومة أعضاء في مجلس القضاء أثار اعتراضات كبيرة

من جهته، قال الأمين العام لنقابة المحامين الصوماليين، طاهر عرب، لـ«العربي الجديد»، إن قرار تعيين أعضاء مجلس القضاء أمر مخالف للدستور والقوانين في البلاد، وأن حصة المحامين غابت في التشكيلة الجديدة. وأضاف عرب أن معظم من يشكّلون المجلس لا يحملون شهادات علمية في القانون، وليسوا أعضاء من نقابة المحامين، لذا هم لا يتمتعون بالشروط اللازمة لتمثيل القضاء الصومالي. وشدد على أن ليس من صلاحيات حكومة تصريف الأعمال تشكيل مجالس دستورية في الوضع الراهن، مشيراً إلى أن مهامها مقتصرة فقط على مواصلة أعمال الحكومة الفيدرالية التي فقدت ثقة البرلمان، بعد عزل رئيسها من قبل نواب مجلس الشعب الصومالي أواخر شهر يوليو/تموز الماضي. وقال عرب إن مجلس القضاء يضم فقط أعضاء مختارين من الحكومة، ولا يوجد ممثلون من المجتمع المدني ونقابة المحامين في هذه المفوضية المشكلة حالياً، مشيراً إلى أن هيئة المحامين سترفع شكوى إلى البرلمان الصومالي بغرفتيه مجلس الشعب والشيوخ، لمساءلة الحكومة حول تعيين أعضاء مجلس القضاء.

في السياق، أوضح القانوني الصومالي، العضو في مؤسسات المجتمع المدني، محمود عبدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن من حق الحكومة ترشيح عضوين فقط، ولا يحق لها تشكيل أغلب أعضاء المجلس، وهذا القرار غير دستوري، ويتناقض مع بنود الدستور المحلي. وأشار عبدي إلى أن الحكومة الفيدرالية لم تُجرِ مشاورات مع المحامين والمجتمع المدني لتعيين أعضاء المجلس. وتساءل عن سبب تسرّع حكومة تصريف الأعمال في تعيين ممثلي مجلس القضاء.

ويعاني الصومال منذ عقدين من فوضى في تسيير النزاعات القانونية والقضائية، وهو ما أدى إلى فقدان الكثير من المواطنين حقوقهم في الحصول على العدالة، لا سيما في ما يتعلق بالعقارات التي تعد أكبر قضية تدور سجلاتها في أروقة المحاكم في البلاد، نتيجة النهب والسلب الذي شهدته مقديشو إبان الصراعات الأهلية ونزوح الآلاف من الصوماليين إلى المهجر والدول المجاورة.

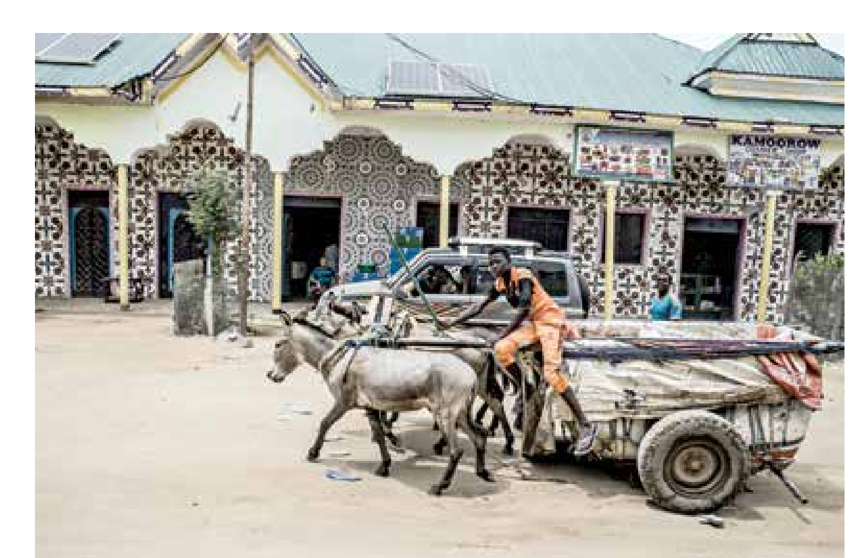

الخلافات حول العقارات أبرز القضايا في المحاكم (سيم جينكو/الأناضول)

إضاءة

تعمل الرباط على تعزيز ترسانتها العسكرية (فاضل سنا/فرانس برس)

توجس إسباني من ترسانة المغرب العسكرية

الرباط ـ **عادل نجدي**

يبدو أن التوجس الإسباني من تحركات المغرب لتعزيز ترسانته العسكرية في الآونة الأخيرة، قد أخذ أبعاداً أخرى، بعدما أطلقت أطراف سياسية في الجارة الشمالية تحذيراً من ارتفاع نفقات الرباط العسكرية، وكذلك من العلاقات المتنامية بين المغرب والولايات المتحدة الأميركية، المزود الرئيسي للمملكة بالأسلحة. وعلى الرغم من أن تحركات المغرب لتعزيز ترسانته العسكرية، ليست بالمعطى الجديد خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن قلقاً جديداً لدى الأوساط الحزبية الإسبانية بدا لافتاً، بعد أن تقدّم حزب «فوكس»، اليميني المتطرف، بمقترح إلى البرلمان دعا من خلاله حكومة بيدرو سانشيز إلى رفع استثماراتها الدفاعية لبلوغ نسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة لمواجهة التسلح العسكري المغربي والجزائري خلال السنوات الأخيرة، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء الإسبانية غير الرسمية «أوروبا بريس»، الاثنين.

ويرى حزب «فوكس» ضرورة أن تحافظ إسبانيا على تفوقها العسكري في منطقة غرب البحر المتوسط، ولا سيما في ظل وجود جيش مغربي قوامه 200 ألف جندي، يعد من بين الجيوش الأكثر حداثة في أفريقيا، بفضل زيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة 50 في المائة في السنوات العشر الماضية. وحذّر «فوكس» الحكومة الإسبانية من العلاقات المتنامية بين المغرب والولايات المتحدة، باعتبارها مفتاح الرباط لنيل الدعم في حالة نشوب نزاع مع الدول المجاورة أو للمطالبة بالسيادة على الأراضي أو البحار القريبة من المغرب، في إشارة إلى مدينتي مليلية وسبتة وجزر الكناري. وعلى الرغم من العلاقات الطيبة التي تسود بين مدريد والرباط، إلا أن تقارير إعلامية إسبانية تحدثت خلال الأشهر الماضية عن توجس المؤسسة العسكرية الإسبانية من «تطوير سلاح الجو المغربي»، وكذلك من إعلان الرباط إبرام صفقات عسكرية ضخمة مع واشنطن كان آخرها صفقة صواريخ «هاربون».

ولفت الخبير في الشؤون الجيواستراتيجية والأمنية، الشرقاوي الروداني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن هذا التوجس ليس جديداً على اعتبار التحول الكبير في معادلات القوى في منطقة غرب حوض البحر المتوسط، معتبرا أن الخطاب اليميني الأمني العسكري في إسبانيا ينبع من العقيدة العسكرية الإسبانية التي ما زالت تريد فرض تفوق استراتيجي على دول الجنوب. واعتبر أن مدريد ترى في أي علاقة استراتيجية للمغرب مع دولة كبرى تطوراً قادراً على تغيير واقع التوازنات على الأرض، مشيراً إلى أن العلاقات الثنائية والاستراتيجية بين الرباط وواشنطن والدور الكبير الذي أصبحت تؤديه المملكة على مستوى إدارة ملفات قارية أصبح يزعج أطرافا متعددة وخصوصاً بعض الجهات في إسبانيا.

ولفت الروداني إلى أن الرباط طوّرت في السنوات الأخيرة قواتها العسكرية على مستوى الموارد البشرية والمعدات، كما أن ترسيم الحدود البحرية المغربية أعطى قوة وإشارات مهمة في بلورة استراتيجيات مهمة لحفظ الأمن في مجال جيوسياسي تعتبره مدريد حيوياً بالنسبة لها، لكنه أوضح أن المغرب حافظ دائما على مساحة كبيرة من التفاهمات مع إسبانيا حول ملفات مهمة.

إضاءة

هل يصمد التحالف بين «النهضة» و«قلب تونس»؟

كرست محطات سياسية تونسية فاصلة في الفترة الأخيرة التحالف بين «النهضة» و«قلب تونس»، لكن أسئلة تبقى قائمة حول إمكان صمود هذا التحالف

تونس ـ **بسمة بركات**

فرضت عوامل وحسابات سياسية عدة لحركة «النهضة» وحزب «قلب تونس»، التحالف البرلماني بينهما، والذي بدأ يتجسد بوضوح من خلال العديد من المحطات الفاصلة والجلسات الهامة، وآخرها في جلسة التصويت على لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان و«النهضة» راشد الغنوشي. لكن الظروف السياسية القائمة تطرح جملة من الأسئلة الهامة، أولها هل بإمكان هذا التحالف الصمود سياسياً والاستمرار، أم أنه هش وقد يهتز في أول اختبار؟

يقول النائب عن «النهضة» محمد القوماني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الالتقاء الذي حصل بين «النهضة» و«قلب تونس» كان منذ الجلسة الافتتاحية للبرلمان الحالي لاختيار رئيس له ونائبيه، إذ صوّت «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» إلى جانب «النهضة» وتم اختيار راشد الغنوشي رئيساً، كما صوّتت «النهضة» لاختيار سميرة الشواشي عن «قلب تونس» نائبة لرئيس البرلمان، مشيراً إلى أن هذا الالتقاء استمر وأثبتت الأشهر أن عوامل التقارب أكثر من التباعد. ويلفت إلى أن كثيرين راهنوا على فك الارتباط محاولين خلق توترات بين الطرفين، لا سيما عندما شاركت «النهضة» في حكومة إلياس الفخفاخ وأقصي «قلب تونس»، معتبراً أن المناورات فشلت وتعزز الالتقاء البرلماني بين «النهضة» و«قلب تونس» ومع «ائتلاف الكرامة» أيضاً. ويشير إلى أن التقارب ظهر في إسقاط لوائح تهدف إلى إرباك البرلمان ومنها لائحة رئيسة الحزب «الدستوري الحر» عبير موسي حول ما سمي رفض التدخل الخارجي في ليبيا، ويرجح أن هذا الائتلاف البرلماني الأغلبي سيكون له أثر واضح في حكومة هشام المشيشي وسيتعزز في الدورة البرلمانية المقبلة، معتبراً أن الرهان على فشل هذا الائتلاف مجانب للصواب، لأنه لا دواعي للتباعد.

على المقلب الآخر، يؤكد النائب عن حزب «قلب تونس»، محمد الصادق جبنون، أنه لا يمكن الحديث عن علاقة تقليدية بين «النهضة» و«قلب تونس»، بل تقاطعات واتفاق حول بعض القوانين والمشاريع التي فيها مصلحة للبلاد. ويضيف جبنون، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحديث عن التحالف لا يكون إلا في إطار حكومي، وضمن ائتلاف حكومي واضح، مبيناً أن الاتفاق البرلماني بين الحزبين مكّن من خلق نوع من الاستقرار البرلماني، وكان إيجابياً لاستمرار مؤسسة البرلمان. ويرى أن المسألة لا تتعلق بائتلاف بين حزبين بل هي استقرار في مؤسسة البرلمان وسيتبيّن مدى صمود مؤسسات الجمهورية الثانية في ظل عمليات التشكيك من مختلف الجهات وأمام الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

كرس التصويت على الثقة بالغنوشي تلاقي «النهضة» و«قلب تونس» (فتحي بلعيد/فرانس برس)

وعن هذه العلاقة، يرى المحلل السياسي ماجد البرهومي أن التحالف بين «النهضة» و«قلب تونس» قديم وهو تحالف برلماني استراتيجي فرضته المصلحة المشتركة بين الحزبين، مضيفاً في تصريح لـ«العربي الجديد» أن لا أحد ينكر أن «قلب تونس» أوصل الغنوشي إلى رئاسة البرلمان وساهم في بقائه أيضاً. ويتوقع أن يستمر هذا التحالف لا سيما إذا بقي الخطاب المعادي لحركة «النهضة»، مشيراً إلى أن «النهضة» هي تقريباً الحزب الوحيد الذي غيّر خطابه وموقفه من «قلب تونس» في حين حافظت بقية الأحزاب على عدائها لهذا الحزب، وعادة ما تغلب النزعة الثورية على خطاباتها. ويلفت إلى أن رئيس «قلب تونس» نبيل القروي يحتمي بـ«النهضة» فهي بمثابة صمام الأمان له، وبالتالي لن يتخلى عن تحالفه الاستراتيجي معها، كما أن «النهضة» بحاجة إلى هذه الكتلة البرلمانية وإلى أكبر عدد ممكن من النواب، وبالتالي فالمصلحة متبادلة. ولكنه يشير إلى أن ما قد يضرب هذا التحالف هي الاستقالات الممكنة من «قلب تونس» والرافضة لتصويت الحزب مع قرار بقاء الغنوشي في رئاسة البرلمان والتقارب مع «النهضة»، ولكن خلافاً لذلك وعلى المدى البعيد، فإن هذا التحالف مرشح ليستمر.

شرق غرب

العراق: ضربة جوية ضد أهداف لـ«داعش»

أعلنت قيادة العمليات المشتركة في العراق، أمس الثلاثاء، عن تنفيذ طيران الجيش ضربة جوية استهدفت أوكاراً لعناصر تنظيم «داعش» في محافظة صلاح الدين، شمال العراق، تسببت في خسائر للتنظيم. ونقلت مصادر عن القيادة قولها «إنّ الضربة الجوية لطيران الجيش تركزت على أوكار لعناصر داعش في مدينة سامراء»، وأضافت أن الضربة أسفرت عن تدمير زورقين لعناصر التنظيم كانا يستخدمان للتنقل عبر نهر دجلة.

(قنا)

بيونغ يانغ تواصل تطوير برنامجها النووي

أفاد تقرير سري للأمم المتحدة بأنّ كوريا الشمالية تواصل تطوير برنامجها للأسلحة النووية وأن تقييم دول عدة هو أنها «طورت على الأرجح أجهزة نووية مصغرة لتركيبها على الرؤوس الحربية لصواريخها البالستية». وقال التقرير إنّ الدول، التي لم تُحدد بالاسم، تعتقد أنّ التجارب النووية الست السابقة التي أجرتها كوريا الشمالية ساعدت على الأرجح في تطوير أجهزة نووية مصغرة. وقُدّم التقرير إلى لجنة عقوبات كوريا الشمالية التابعة لمجلس الأمن الدولي أول من أمس، الإثنين.

(رويترز)

روسيا: سنرد على نشر أميركا للصواريخ بأي منطقة

أعلنت روسيا أنها سترد «بشكل عاجل» على نشر أميركا للصواريخ في أي منطقة، سواء كانت نووية أو غير نووية. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان، أمس الثلاثاء، بمناسبة ذكرى انسحاب أميركا من معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى، إنّ الجانب الأميركي «أعلن عزمه على نشر صواريخ، في المقام الأول، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وليس من المستبعد ظهورها (الصواريخ) في أوروبا». وقالت إن «روسيا لا تستطيع أن تتجاهل وجود مخاطر صاروخية تهدد أرضها، هذا سيتطلب رداً فورياً».

(قنا)

ملك إسبانيا السابق في جمهورية الدومنيكان

ذكرت صحيفة «لا فانغارديا» الإسبانية، أمس الثلاثاء، أنّ ملك إسبانيا السابق خوان كارلوس (الصورة)، ذهب إلى جمهورية الدومنيكان بعد مغادرة بلاده يوم الأحد. وكان بيان للقصر قد ذكر، الاثنين، أنّ كارلوس، الذي تحيط به مزاعم فساد، قرر مغادرة إسبانيا ليمكن نجله الملك الحالي فيليبي من الحكم من دون منغصات أو مشاكل.

(رويترز)

ألبانيا ترحل عنصراً في «داعش» إلى ألمانيا

رحلت ألبانيا إلى ألمانيا مواطناً طاجيكياً متهماً بالانتماء لخلية تابعة لتنظيم «داعش»، والتخطيط لمهاجمة منشآت عسكرية أميركية في ألمانيا. وقال الادعاء الألماني في بيان، أمس الثلاثاء، إنّ المشتبه به الذي أعلن اسمه الأول فقط، كومرون، ألقي القبض عليه لدى وصوله إلى مطار فرانكفورت، أول من أمس الاثنين. وتم إلقاء القبض على أربعة طاجيك آخرين في ألمانيا في منتصف إبريل/ نيسان الماضي، وتم اعتقال زعيمهم في مارس/ آذار 2019.

(أسوشييتد برس)

يصح القول في إقليم كشمير، بعد عام على إلغاء نارندرا مودي وضعه الخاص، أن كل شيء تغير في حياة سكانه، مع الحملة القمعية الهندية التي حلّت مكان وعود الازدهار، والتي تحكمها سياسة مودي بالتضييق على المسلمين، لكن شيئاً لم يتبدل في عمق الصراع بين القوى الكبرى الباحثة عن توسيع النفوذ في المنطقة

الهند تغير ديمغرافيا الإقليم... وباكستان تنتظر

عام على إلغاء الحكم الذاتي لكشمير

فرضت الهند حظر تجول في كشمير (فيصل خان/الأناضول)

مضى عامٌ في كشمير، المنطقة المضطربة منذ عقود طويلة بين الهند وباكستان، وإحدى المناطق الأكثر عسكرة في العالم، والأجمل في طبيعتها، منذ أن أعلنت نيودلهي إلغاء الحكم الذاتي لإقليم جامو وكشمير، في الخامس من أغسطس/آب الماضي. عامٌ بأكمله، لم يعد بالإمكان الحديث فيه عن صراع ثنائي حول المنطقة المتنازع عليها، بعد الدولتين النوويتين الآسيويتين، بل ثلاثي الأبعاد، مع دخول الصين على خطّ استعراض للقوة، هو الأقوى منذ فترة طويلة في إقليم لاداخ، وفي ظلّ انكفاء باكستاني عن الدخول في مواجهة مفتوحة، بانتظار ما قد يفضيه «اللعب على الوقت». لكن واقع الحال في كشمير أن شيئاً لم يتغير في حسم النزاع دبلوماسياً وقانونياً، لا سيما على صعيد دولي، ولا حتى من خلال مقاربة عسكرية لأطراف الصراع. في الوقت ذاته، لم يتبدل كثيراً، أو أبداً، مزاج الكشميريين، الداعين للانفصال أو الانضمام إلى باكستان، كما لم تؤد مغامرة مودي، إلى تخفيض مستوى العنف، الذي ظلّ يغلف كشمير كـ«بؤرة عنفٍ مسلمة»، في أذهان الشعب الهندي، وفق ما خطّط له السياسيون، حتى أولئك الذين سبقوا القوميين.

هذه الإشكاليات، التي بنى عليها مودي قراره العام الماضي، وهو كان أحد تعهدات حزبه الانتخابية، ليتخذ قرار إعلان ضمّ كشمير، قد تكون بقيت على حالها، أو زادت، في وقت يعزز فيه استمرار «بهاراتيا جاناتا» في الحكم، عسكرة المنطقة، وأجندة القوميين الهندوس الداخلية، والتي من أبرز عناوينها التضييق على المسلمين. هذا التضييق، تتحدث منظمات حقوق الإنسان، أنه بلغ أوجه منذ عام، مع إطلاق حملة قمعية شديدة في كشمير الهندية، حوّلتها إلى سجن كبير، مع آلاف المعتقلين ونشر أكثر من 900 ألف جندي، وقوات خاصة، وقطع الإنترنت، فضلاً عن الإجراءات التي تؤكد العزم على إحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة، وسط ضوء أخضر أميركي أكيد، وفي رسائل استعراض قوة هندية أمام باكستان والصين. ويشير ذلك، على الرغم من قلة المكاسب التي جناها مودي، وضعف الحماسة للاستثمار في المنطقة، حتى من قبل غير المسلمين، إلى أن وعود رئيس الحكومة الهندية بـ«الازدهار» لكشمير، جاءت بنقيضها، وأن الخطوة ما كانت إلا انعكاس لتطور تحالفات الهند الدولية في السنوات الماضية، وتطوير قدرات عسكرية، جعلتها تثق بوقوفها نداً في وجه أي تحرك عسكري على الحدود، ما منحها الضوء الأخضر للتحدي، وما سيبقي المنطقة بؤرة توتر عالية على المدى المفتوح.

سجن كبير

وفرض آلاف الجنود الهنود حظر تجول في كشمير، أمس الثلاثاء، مع وضع أسلاك شائكة وحواجز معدنية لإغلاق الطرقات، قبل يوم من الذكرى السنوية الأولى لإلغاء نيودلهي الحكم الذاتي في المنطقة، والذي فرضه مودي واعداً بالسلام والازدهار بعد عقود من العنف الذي أدى الى مقتل عشرات آلاف الأشخاص. وأعلن مسؤولون أول من أمس الإثنين، «حظر تجول تام» ليومين، متحدثين عن ورود تقارير استخبارية تشير الى تظاهرات مرتقبة في هذه المنطقة التي تعد 7 ملايين نسمة، غالبيتهم من المسلمين، بعدما دعا السكان إلى إعلان الذكرى «يوماً أسود». وعلى مدى اليومين الماضيين، جابت

> بقيت وعود مودي بالازدهار لكشمير واهية بعد عام من الضم

آليات الشرطة مدينة سريناغار، الأبرز في المنطقة، فيما استخدم عناصرها مكبرات الصوت، لإبقاء السكان في المنازل. وكانت المنطقة خاضعة أصلاً لقيود شديدة، لكبح تفشي فيروس كورونا، تشمل الحدّ من الأنشطة والتنقلات.

ومنذ تاريخ الخامس من أغسطس 2019، لم تتوان الهند عن تنفيذ حملة قمعية شديدة في شطرها الكشميري، مع وضع حوالي 7 آلاف شخص قيد الحجر، بينهم مسؤولون سابقون، وحتى داعمون لمودي، لتصبح كل كشمير «عدوة»، فيما لا يزال مئات الأشخاص قيد الإقامة الجبرية، أو خلف القضبان، منذ اعتقالات في أغسطس الماضي، ومعظمهم من دون توجيه التهم إليهم. وترافق ذلك مع تصاعد العنف، ما أدى إلى صعوبات اقتصادية في المنطقة، تفاقمت مع كورونا، وعززت نقمة الغالبية المسلمة على الحكومة الهندوسية. وجاء ذلك خصوصاً على خلفية منح حقّ شراء الأراضي، الذي كان سابقاً محصوراً بأبناء كشمير، لعشرات آلاف الأشخاص من خارجها، ما أجّج الخشية من سعي الهند إلى تغيير الواقع الديمغرافي للمنطقة. ولا تزال أعلى محكمة في كشمير، تنتظر عقد جلسة لبحث مسألة دستورية «قانون إعادة التنظيم لجامو وكشمير» الذي مرّره مودي، وكذلك النظر في مجموعة من العرائض قدمت بشأن اعتقال قياديين سياسيين، وسحب خدمة الإنترنت، وسوء استخدام قوانين مرّرت خلال عام، لتشريع «الاعتقال الوقائي».

وقال ميناكشي غانغولي، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن «تأكيدات الحكومة الهندية بأنها مصممة على تحسين حياة الكشميريين، بقيت واهية بعد سنة على تجريد جامو وكشمير من وضعها الدستوري»، لافتاً إلى أن السلطات «أبقت بدلاً من ذلك على قيود قاسية على الكشميريين تنتهك حقوقهم الأساسية». وتشير منصة «ساوث آسيا بورتال» المتتبعة لأعمال العنف والإرهاب، إلى أن وتيرة العنف ارتفعت في جامو وكشمير منذ أغسطس الماضي، بعدما كانت شهدت انخفاضاً منذ بداية العقد الحالي، بلغ أوجه عام 2012.

لعبة الانتظار

وإذا كان مرد تقلص العنف خلال العقد الماضي، عائداً إلى عوامل شتى، منها انشغال باكستان في أزمات داخلية، وبالمسألة الأفغانية، ورغبتها بالحفاظ على الوضع القائم وخفض مستوى التوتر، وكذلك تراجع «الجهاد الأفغاني» الذي كان يغذي أنشطة الانفصاليين والحركات المسلحة في الإقليم، في لعبة الحرب بالوكالة بين البلدين، إلا أن صمتها حالياً حيال الخطوة الهندية، يفتح الباب لعدد من التكهنات، حول أوراق القوة التي تمتلكها في داخل كشمير وخارجها، وكذلك إمكانية وجود تفاهم غير معلن مع الصين، التي تسعى دائماً لتعزيز وجودها في منطقة الهيمالايا، لجعل الأخيرة في واجهة التصعيد الحدودي. وبحسب موقع «ذا واير» الهندي، المعروف بمعارضته لـ«بهاراتيا جاناتا»، فإنه «من السهل إلقاء اللوم على باكستان تغذية العنف في الولاية، لكن الحقيقة أن تاريخ 5 أغسطس الماضي، رفع وتيرة الانتساب في كشمير إلى الحركات المسلحة الانفصالية، أما بالنسبة إلى باكستان، فهي تمارس لعبة الانتظار».

وكتب موقع «ذا ديبلومات»، إن «سياسة باكستان حول كشمير، لطالما كانت مزيجاً من الحوار الثنائي والمقاربة العسكرية، لكن فقط بعد سحب مودي المادة 370 من الدستور الهندي (التي تمنح كشمير الهندية الحكم الذاتي)، عادت القضية للواجهة، بعدما بدأ رئيس الحكومة الباكستانية عمران خان ولايته باهتمام قليل للمسألة الكشميرية». وحذرت إسلام آباد مع بداية الأزمة من «حمام دم»، ثم طالب خان، الذي نقل المسألة إلى المحافل الأممية، بتدخل دولي، وحظي بدعم وموقف مساند من دول عدة، على رأسها الصين، وتركيا وماليزيا، فيما اتخذت السعودية والإمارات موقفاً «محايداً». وفيما عرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب الوساطة، أجمع المحللون، في ظلّ إخفاق التوجه الدبلوماسي لإسلام آباد (ما عدا حادثة تبادل إعلان إسقاط طائرات)، على أن الولايات المتحدة استبدلت باكستان بالهند كشريكها الاستراتيجي في المنطقة، لتبقى إسلام آباد، التي سادت بينها وبين واشنطن خلافات أفغانستان، «شريكاً تكتيكيا».

(العربي الجديد)

نيودلهي وواشنطن: شراكة بعنوان «خطر بكين»

عزّزت تحركات الصين في آسيا، التقارب ما بين الولايات المتحدة والهند، وذلك في تغيير استراتيجي لسياسة واشنطن، مقارنة مع ما كانت عليه قبل عقود

تحت عنوان «الهند والولايات المتحدة تحتاجان بعضهما بعضاً بشكل أساسي بسبب الصين»، أعادت مجلة «فورين بوليسي» في تقرير لها نشر أول من أمس الإثنين، عقارب الساعة 50 عاماً إلى الوراء، مذكرة بسياسة الولايات المتحدة حينها، وكبير استراتيجييها هنري كيسنجر، النابعة من رغبة الرئيس ريتشارد نيكسون بالانفتاح على الصين، حين دخلت حاملة الطائرات الأميركية «يو أس أس أنتربرايز» في ديسمبر 1971 مياه خليج البنغال، في إطار الأسطول السابع، لإجلاء القوات الباكستانية في باكستان الشرقية، بعدما كانت القوات الهندية تتقدم بثبات نحو دكا، التي سقطت بيد الهنود، وتحولت باكستان الشرقية إلى بنغلادش. كانت رسالة واشنطن، بحسب التقرير، في ذلك الوقت، تفيد بإرسال إشارة لإسلام آباد وبكين بأنها من الممكن أن تكون حليفاً موثوقاً، وهو ما ترك حذراً هندياً طويلاً ولعقود حيال الأميركيين.

وتعود «فورين بوليسي»، إلى ما قبل شهر من الآن، مع إطلاق الهند والولايات المتحدة تدريبات مشتركة قرب جزر أندامان ونيكوبار في خليج البنغال، ونشر وزارة الدفاع الأميركية

لا تثق كلّ من واشنطن ونيودلهي بتحركات بكين (براكاش سينغ/فرانس برس)

(البنتاغون) حاملة الطائرات النووية «نيميتز». هذه التدريبات، التي تقع في خلفيتها تحركات صينية في بحر الصين الجنوبي، تسلط الضوء على المدى الذي بلغه توثيق العلاقات الأمنية بين الهند والولايات المتحدة منذ 50 عاماً، والذي أساسه الاتفاق النووي المدني بينهما عام 2008. ويرتبط الجواب حول كيفية تحقق ذلك بانعدام الثقة المتبادل حيال تحركات الصين «العدوانية» في كل آسيا، وذلك على الرغم من محاولات حكومة نارندرا مودي التقارب مع بكين. ولفتت المجلة إلى أن الهند لا تملك القدرة، في النزاع الحدودي مع الصين، لمواجهتها، وهي تحتاج إلى حليف دولي قوي، أو ما يصفه خبراء علم السياسة، بـ«التوازن الخارجي»، وهو ما يفسر رغبة الهند بتوسيع نطاق تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يلائم واشنطن التي ترصد تحركات الصين في المنطقة.

واعتبر التقرير أنه «بالنظر إلى موقع الهند، وحصار الصين لها عبر تعميق العلاقات مع دول مثل بنغلادش والنيبال وباكستان وسيريلانكا، فهناك ألف سبب للاعتقاد أن العلاقة بين نيودلهي وواشنطن، ستكون معمقة، وفي الحقيقة، فإن الهند لا تملك خيارات أخرى». وتساءلت المجلة عما إذا كانت عودة حزب «المؤتمر» في الهند للحكم عام 2024، ستخفض هذا التعاون الاستراتيجي. وبرأيها، فإن كثيرين في صفوف الحزب، لديهم آمال بإعادة عقيدة عدم الانحياز. لكن، ومع تزايد خطر الصين، فإنه من السهل أيضاً تصور توافق حزبي في الهند لديمومة الشراكة مع الأميركيين.

(العربي الجديد)